الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2022

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والصندوق الوطني للاحتياط والتوفير CNEP -وكالتي ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:

- خولة بن هدهود
- رانيا بوشحد

إشراف الأستاذ(ة):

رياض لمزاودة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بوالريحان فاروق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لمزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
داودي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

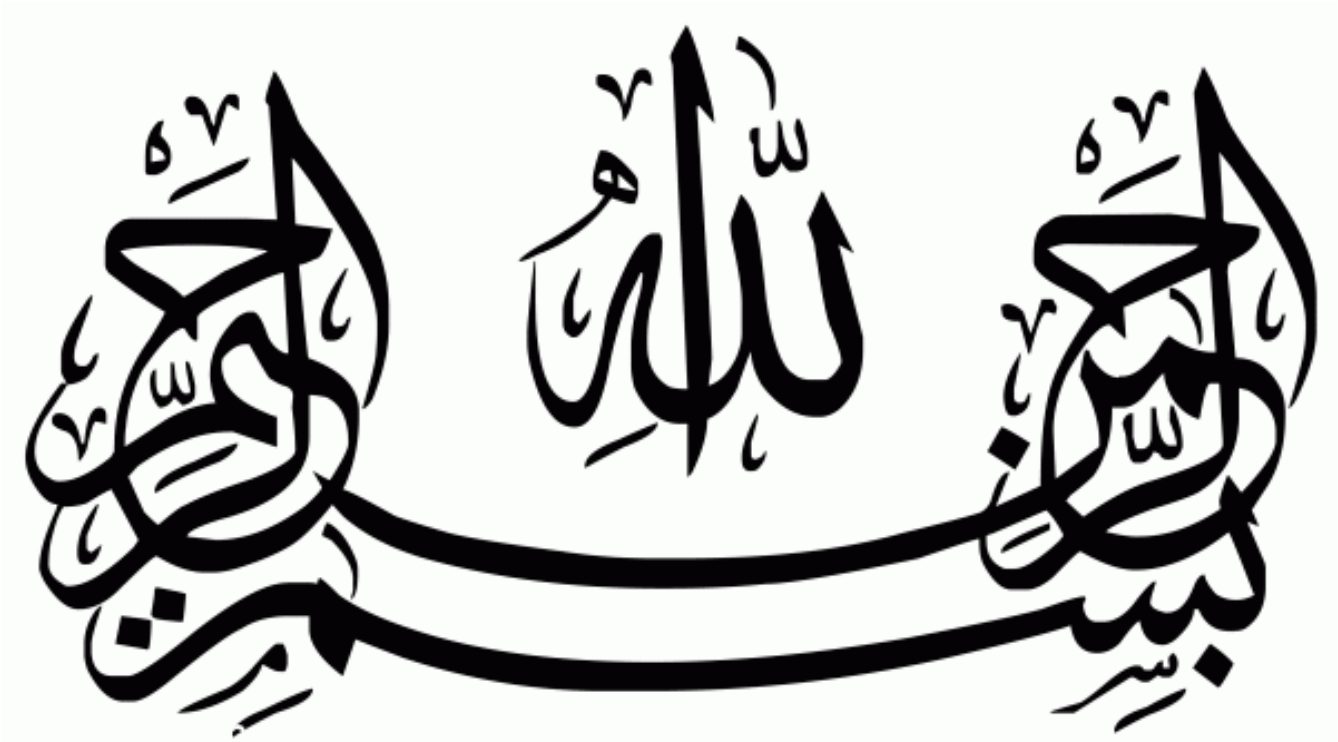
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي يسر البدايات وأتم

بالتفوق النهايات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الشكر لله الواحد القهار الدي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع

والشكر موصول إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وأخص بالذكر الأستاذ المشرف

(رياض لمزاودة)

كما أشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد

إهداء

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة إلى:

من أدين له بحياتي، إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيء طريق، إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان: أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى نبع الحنان الفياض، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها ، إلى التي أرجو قد أكون نلت رضاها : أمي الغالية رعاها الله وأطال في عمرها .

إلى نبض القلب، إلى أغلى وأحن شخص على قلبي جدي (بابا) حفظه الله من كل مكروه وأطال الله في عمره.

إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر أخواتي: إيمان، سارة، أميرة، ميساء ، علاء الدين، يوسف, توفيق والكتكوتة ريم أدامكم الله لي سندا .

إلى الغالي خالي مراد الموجود في بلاد الغربة فتح الله طريقك وأناره.

إلى ذوات المشاعر الرقيقة والقلوب الطيبة خالاتي (ليلى ونجوى)، وزوجات خالي (وفاء و عبلة) حفظكن الله من كل مكروه.

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمن لحظاته رعاهن الله ووفقهن: أمال، إنيا ، يسرى، سلمى،سوسو ,خولة, حسيبة ويسرى.

إلى كل هؤلاء وأكثر لأهدي هذا العمل المتواضع وأسأل المولى عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير للجميع.

خولة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي ثمرة جهدي الى رفيقة دربي و لؤلؤة حياتي، إلى من غمرتني بحنانها وحبها، أمي الحبيبة بارك الله في عمرها

ورعاها لمن تحب

إلى من كان شمعة تنير دربي، إلى سندي في الحياة، إلى الذي رباني حتى بلغت هذا المستوى،

أبي حفظه الله وأطال في عمره.

أهديه لأخي "هيثم" و أختي "منال"، ليكون تشجيعا لهما في مسارهما الدراسي.

إلى كل عائلتي وأخص بالذكر خالي أيمن الذي أعتبره أخي الأكبر

إلى أستاذي المشرف (رياض مزاودة) الذي كان له الفضل في إنجاح هذا العمل

رانيا

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لإبراز أهمية المالية الإسلامية وتطورها في العالم وخاصة في البنوك الجزائرية باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال استقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع ومؤسساته.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، وتحليل العلاقة بينهما.

خلصت الدراسة إلى أن الجزائر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة الإقصاء المالي، مما جعلها تقوم بخطوات جادة لتفعيل الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز دورها من خلال إصدار النظام 02/20 ، الذي سمح للبنوك والمؤسسات المالية من إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية.

كما قمنا بدراسة ميدانية لمثل هذه البنوك بولاية ميلة وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي يقوم بالتمويل عن طريق صيغة المرابحة والصندوق الوطني للاحتياط والتوفير، الذي يوفر صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المالية الإسلامية ، الإقصاء المالي، البنوك

Resum :

This study aim to highlight the importance of Islamic finance and its development in the world، especially in the Algerian banks، as a basic pillar for promoting financial inclusion، by attracting the largest possible number of segments of society and its institutions.

In this study، we relied on the descriptive analytical approach to know the role of Islamic finance in promoting financial inclusion، and to analyze the relationship between them.

The study concluded that Algeria is among the countries that suffer from a high rate of financial exclusion، which made it take serious steps to activate the Islamic financial industry and enhance its role through the issuance of the 20/02 system، which allowed banks and financial institutions to establish Islamic banks.

We also، conducted a field study of such banks and analyzed the relationship between them.

We also conducted a field study of such banks in Mila، which is the bank of agriculture and rural development، which finances through the national fund for reserve and savings، which provides the form of rent to own.

Key words: Financial inclusion، Islamic finance، financial exclusion، banks.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنصر	الصفحة
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والمالية الإسلامية	06
المبحث الأول: الإقصاء المالي، الشمول المالي	07
المطلب الأول: تعريف الإقصاء المالي وأسبابه	07
الفرع الأول: تعريف الإقصاء المالي	07
الفرع الثاني: أسباب الإقصاء المالي	07
المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي نشأته وتطوره	09
الفرع الأول: نشأة وتطور الشمول المالي	09
الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي	10
المبحث الثاني: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه	11
المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي	11
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي	12
الفرع الأول: مؤشر الوصول للخدمة المالية	12
الفرع الثاني: مؤشر استعمال الخدمة المالية	12
الفرع الثالث: مؤشر جودة الخدمة المالية	12
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمالية الإسلامية	14
المطلب الأول: نشأة وتعريف المالية الإسلامية	14
الفرع الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية	14
الفرع الثاني: تعريف المالية الإسلامية	15
المطلب الثاني: الخدمات المالية الإسلامية	16
الفرع الأول: الخدمة البنكية الرئيسية	16
الفرع الثاني: البطاقات الائتمانية	17
المطلب الثالث: أسس المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي	17
الفرع الأول: أسس المالية الإسلامية	17
الفرع الثاني: أهمية المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي	18
الفصل الثاني: العلاقة بين المالية الإسلامية والشمول المالي وواقعها في العالم	22
المبحث الأول: تطور المالية الإسلامية في العالم الإسلامي	23
المطلب الأول: تطور أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب القطاعات	23

الفرع الأول: الصناعة المالية الإسلامية في العالم	23
الفرع الثاني: توزيع أصول المالية الإسلامية حسب القطاعات	24
المطلب الثاني: تطور المالية الإسلامية في العالم الإسلامي حسب الأقاليم	26
الفرع الأول: واقع المالية الإسلامية في العالم الإسلامي جغرافيا	26
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والحلول المقترحة	27
المبحث الثاني: تطور الشمول المالي في العالم الإسلامي	29
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العالم	29
الفرع الأول: نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية	29
الفرع الثاني: نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية	30
المطلب الثاني: تطور الشمول المالي في العالم العربي الإسلامي	31
الفرع الأول: تطور الشمول المالي حسب مؤشرات جانب الطلب لبعض الدول العربية	31
الفرع الثاني: تطور الشمول المالي حسب مؤشرات جانب العرض لبعض الدول العربية	33
المطلب الثالث: العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والشمول المالي	34
الفرع الأول: علاقة التمويل المالي الإسلامي بالشمول المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	35
الفرع الثاني: علاقة المالية الإسلامية بالشمول المالي في دول الخليج	35
الفصل الثالث: واقع المالية الإسلامية ومدى تحقيقها للشمول المالي في البنوك الجزائرية (CNEP،BADR)	42
المبحث الأول: واقع المالية الإسلامية في الجزائر	43
المطلب الأول: نبذة عن إنشاء الجزائر للمصارف الإسلامية	43
المطلب الثاني: أسباب ودوافع إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية	45
المطلب الثالث: تقييم المناخ التشريعي لعمل الصيرفة الإسلامية	47
الفرع الأول: الأمر 03-11	47
الفرع الثاني: النظام18-02 المتعلق بالمالية التشاركية	47
الفرع الثالث: النظام20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية	47
المبحث الثاني: واقع المالية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	49
المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة ميلة)	49
الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة ميلة)	49
الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR (وكالة ميلة)	50
الفرع الثالث: الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR(وكالة ميلة)	51
المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR (وكالة ميلة)	51
الفرع الأول: الحسابات البنكية الإسلامية	51

الفرع الثاني: صيغة المرابحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR(وكالة ميلة)	51
المطلب الثالث: واقع المالية الإسلامية ومدى تحقيقها للشمول المالي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR(وكالة ميلة)	53
الفرع الأول: الموارد الإسلامية والتقليدية التي تم جمعها سنة 2021	53
الفرع الثاني: مدى تحقيق المالية الإسلامية للشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR(وكالة ميلة)	54
الفرع الثالث: صيغة المرابحة نموذجا	55
المبحث الثالث: واقع المالية الإسلامية في البنك الوطني للتوفير والإحتياط CNEP (وكالة ميلة)	57
المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP (وكالة ميلة)	57
الفرع الأول: نشأة البنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP(وكالة ميلة)	57
المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP (وكالة ميلة)	57
الفرع الأول: الحساب الجاري(compte courant)	58
الفرع الثاني: الإجارة التمليكية(bail de propriété)	58
المطلب الثالث: صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك نموذجا	59
الفرع الأول: مراحل الحصول على قرض الإجارة التمليكية	60
الفرع الثاني: نموذج عن صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك	60
خاتمة	63
قائمة المصادر والمراجع	67
قائمة الملاحق	

قائمة الأشكال:

شكل رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	عوامل الإقصاء المالي	09
2	أبعاد الشمول المالي	11
3	مؤشرات الشمول المالي	13
4	تطور حجم التمويل الإسلامي في العالم ما بين سنة 2012 وسنة 2022	23

قائمة الجداول

جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية للفترة 2016-2019.	24
2	حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب قطاع الصكوك الإسلامية للفترة 2016 – 2019	25
3	حجم الأصول المالية الإسلامية حسب قطاع الصناديق الاستثمارية الإسلامية للفترة 2016 – 2019	25
4	حجم أصول المالية الإسلامية حسب قطاع التأمين التكافلي للفترة 2016 – 2019	26
5	حجم أصول المالية الإسلامية في بعض دول العالم للفترة 2016 – 2019	26
6	مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية لبعض الدول:	29
7	نسبة الأشخاص الذين لا يملكون حسابات في المؤسسات الرسمية في بعض الدول	30
8	نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات رسمية في الدول العربية للسنوات (2011، 2014، 2017)	31
9	نسبة الأفراد البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في البنوك والمؤسسات المالية الرسمية حسب الأسباب في بعض الدول العربية خلال سنة 2017.	32
10	مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ لبعض الدول العربية لسنة 2020.	33
11	نسبة المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ لبعض الدول العربية سنة 2020	33
12	عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في البلدان العربية لسنة 2020	34
13	حجم الأصول وعدد البنوك ومعدل الشمول المالي في بعض الدول لعربية	36
14	حجم الأصول وعدد البنوك ومعدل الشمول المالي في بعض دول الخليج	36
15	النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك السلام لسنة 2019 (مليون دينار جزائري)	43
16	النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك البركة لسنة 2019 (مليون دينار جزائري)	44
17	قائمة البنوك المعتمدة في الجزائر حتى جانفي 2021 وبعض البيانات المتعلقة بها	46
18	وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	50

19	الموارد الإسلامية بشباك الصيرفة الإسلامية لسنة 2021	53
20	عدد الحسابات المفتوحة في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	54
21	وكالات البنك الوطني للإحتياط والتوفير بميلة	57
22	نسب القدرة على دفع الإيجار	59

مقدمة

مقدمة:

احتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية من خلال استقبال الأموال وحفظها وتنميتها واستثمارها، فالبنوك التقليدية رائدة في المجال المصرفي نظرا لخبرتها وتجربتها الطويلة، وفي ظل التعثرات المتوالية للنظام التقليدي وما عكسته الأزمة المالية العالمية 2008، أحدث فجوة بين الاقتصاد الحقيقي و القطاع المالي مما أدى إلى التقليل من شأن البنوك التقليدية، ما جعل الخبراء صانعي السياسات الاقتصادية والمالية تصميم العديد من القوانين والضوابط التي من شأنها الحد من الآثار السلبية للإقصاء المالي وزيادة الاستفادة من الخدمات المالية، هذا ما جعلهم يسلطون الضوء على المالية الإسلامية، والتي ظهرت كبديل عادل واستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا الذي تقوم على أساسه أعمال المصارف التقليدية.

عرفت المالية الإسلامية تطورا هاما في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي والمحلي، كما امتد توسعها الجغرافي إلى الدول غير الإسلامية، فهناك من قام بتحويل فروعه إلى فروع إسلامية وهناك من اختار فتح نوافذ إسلامية ويقوم ببيع المنتجات الإسلامية بجانب منتجاته التقليدية.

كما تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق وتعميم المقومات الاجتماعية باعتبارها ترتكز على المبادئ الأخلاقية والشفافية والمنفعة المتبادلة في عملياتها، وذلك لارتباطها ارتباطا وثيقا بالإنسان.

الأمر الذي أدى إلى تشجيع الوصول للشمول المالي الذي لقي اهتماما في الآونة الأخيرة من قبل الحكومات، نظرا لعلاقته الوثيقة بالنمو الاقتصادي والاستقرار المالي من جهة، والعمل على تحسين المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص الفئة الفقيرة ومحدودي الدخل من جهة أخرى الأمر الذي يساعد على مواجهة تحديات الفقر والبطالة. والدول العربية من بين الدول التي تسعى إلى خفض معدلات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال زيادة معدلات الشمول المالي.

وفيما يخص الجزائر فإنها تحاول تبني استراتيجيات من خلال اعتمادها على مجموعة من الآليات التي تساعد على تعزيز الشمول المالي والتي من بينها إدراج الصيرفة الإسلامية وفتح الشبابيك الإسلامية في بنوكها التقليدية.

أولا: إشكالية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

-ما مدى مساهمة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في بنكي الفلاحة والتنمية الريفية BADR والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي والمالية الإسلامية؟
- ما هي العلاقة بين المالية الإسلامية والشمول المالي؟
- ما هو واقع الشمول المالي والمالية الإسلامية في الجزائر؟
- إلى أي مدى ساهمت المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير (وكالتي ميلة)؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة والتساؤلات السابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية1: يساعد تعزيز الشمول المالي على وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع.

الفرضية 2: تعمل المالية الاسلامية على تعزيز معدلات الشمول المالي من خلال استقطاب شرائح أخرى من المجتمع.

الفرضية3: تتجه الجزائر إلى تبني الصيرفة الإسلامية من خلال فتح الشبابيك الإسلامية بالتوازي مع الصيرفة التقليدية لتعزيز الشمول المالي.

الفرضية4: ساهمت المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والصندوق الوطني للاحتياط والتوفير CNEP من خلال جذب أكبر عدد من العملاء خاصة الفئة التي لا تحبذ التعامل بالربا.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها من مواضيع الساعة التي لقيت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، فلا بد من تطوير القطاع المصرفي والاهتمام بزيادة الوعي في الشمول المالي وأهدافه، وكذا إبراز الدور التي تلعبه المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في العالم والدول العربية والجزائر خاصة.

رابعا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- التعرف على الشمول المالي وأسباب الإقصاء المالي.
- محاولة معرفة المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي.
- تحديد أهمية المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي جعلتنا نتطرق لهذا الموضوع هناك ما هو موضوعي وهناك ما هو ذاتي:

- **الأسباب الموضوعية:**

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال.
- معرفة مدى تأثير المالية الإسلامية على الشمول المالي.

- معرفة مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالدول العربية.

- **الأسباب الذاتية:**

- الميول الشخصي للموضوع.
- إدراج الموضوع ضمن التخصص (اقتصاد نقدي وبنكي).

سادسا: منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة واختبار فرضياتها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية للمالية الإسلامية والشمول المالي، وكذا التطرق إلى تحليل واقع كل منهما في العالم ومدى مساهمة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية.

سابعا: صعوبات الدراسة

خلال قيامنا لهذه الدراسة اعترضتنا مجموعة من الصعوبات والعراقيل نذكر منها:

- قلة المراجع باللغة العربية.
- نقص المراجع والمعلومات خاصة الكتب.
- حداثة الموضوع مما جعل الدراسة الميدانية صعبة.

ثامنا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود الزمانية: مارس – ماي 2022.
- الحدود المكانية: البنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .

تاسعا: الدراسات السابقة

1/ واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2017/2011) مع التركيز على الجزائر: لمحمد بن موسى ، وقد قام الباحث بهذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية: ما مدى نجاح دول العالم العربي في غلغلة الشمول المالي؟ وما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية قد حققت خطوات هامة في تعزيز الشمول المالي خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن مستوى الشمول المالي بالجزائر أقل بكثير من المستويات العالمية.

2/ استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت (المجلد02/ العدد02): لحورية ساري، حيث هدفت الدراسة إلى معالجة الإشكالية التالية: ما مدى استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية؟ وماهي التحديات التي تواجه استقرارها؟ وقد توصلت الدراسة إلى أن صناعة

الخدمات المالية الإسلامية حققت مسار نمو إيجابي مكنها من اكتساح أسواق دول غير إسلامية، لكن رغم ذلك تواجهها تحديات من أهمها نقص الثقافة المالية الإسلامية.

3/ واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه (دراسة حالة الجزائر 2020/2011): لراوية مكرود و رفيقة زعوان، حاولت الباحثتان من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟ وقد توصل الباحثتان إلى أن التكنولوجيا المالية تسمح بتسهيل وتسريع المعاملات المالية مما يساهم في وصولها لكافة فئات المجتمع وبأقل تكلفة مما يعزز الشمول المالي.

4/ متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر: لمحمد طرشي وآخرون، الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة عن التساؤل التالي: ماهي أهم متطلبات تحقيق الشمول المالي في الجزائر؟ وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الآليات التي من شأنها تساعد على تحقيق الشمول المالي في الجزائر من بينها: تطوير البنية التحتية المالية التثقيف المالي والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في المعاملات المالية.

عاشرا: هيكل الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة تتضمن ملخص عام عن البحث.

حيث يتضمن الفصل النظري الإطار المفاهيمي للشمول المالي والمالية الإسلامية يندرج تحت هذا الفصل ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان الإقصاء المالي، الشمول المالي، والمبحث الثاني كان بعنوان أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الإطار المفاهيمي للمالية الإسلامية.

في حين الفصل الثاني كان بعنوان العلاقة بين المالية الإسلامية والشمول المالي وواقعها في العالم والذي يندرج تحته مبحثين: المبحث الأول بعنوان تطور المالية الإسلامية في العالم الإسلامي، والمبحث الثاني فأشرنا إلى تطور الشمول المالي في العالم الإسلامي.

وأخيرا تناولنا في الفصل الثالث واقع المالية الإسلامية ومدى تحقيقها للشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR و الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير CNEP، وهو بدوره تضمن ثلاث مباحث: المبحث الأول أشرنا إلى واقع المالية الإسلامية في الجزائر، أما المبحثين الثاني والثالث فقمنا بدراسة واقع المالية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (ميلة) والبنك الوطني للاحتياط والتوفير CNEP (ميلة) على الترتيب.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للشمول المالي والمالية الإسلامية

تمهيد:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة خاصة بعد الأزمة العالمية سنة 2008، حيث أصبح يلقى اهتماما من المؤسسات المالية و النقدية والبنوك المركزية من خلال وضع استراتيجيات كفيلة بتعزيزه باعتباره أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية خاصة الطبقات الهشة ذات الدخل الضعيف.

ومن بين هذه الاستراتيجيات الاعتماد على الصيرفة الإسلامية التي تحظى هي الأخرى باهتمام متزايد خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تعتبر الصناعة المالية الإسلامية مدخلا هاما يسمح بدعم ونشر الشمول المالي، وذلك باستقطاب أكبر عدد ممكن من مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته.

وللتعرف على هذين المصطلحين أكثر ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للشمول المالي والمالية الإسلامية ضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإقصاء المالي والشمول المالي.

المبحث الثاني: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمالية الإسلامية.

المبحث الأول: الإقصاء المالي، الشمول المالي

لفهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إقصاء العديد من شرائح المجتمعات للاستفادة من الخدمات المالية، تعين على صانعي السياسات المالية والاقتصادية تصميم العديد من القوانين التي تحد من الآثار السلبية للإقصاء المالي، ومن ثم تشجيع الوصول إلى جميع فئات المجتمع وعلى وجه الخصوص الفئة الفقيرة ذات الدخل المحدود.

المطلب الأول: تعريف الإقصاء المالي وأسبابه

تتعدد احتياجات المجتمع للخدمات المالية لكن الوصل إليها يتخلله عادة جملة من المصاعب والعوائق والتي تحول دون بلوغها او استغلالها، وهو ما يسمى بالإقصاء المالي والذي سنحاول مناقشة مفهومه والتعرف على أسبابه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الإقصاء المالي

الإقصاء المالي "Financial exclusion "هو مصطلح عكس الشمول المالي "Financial inclusion" ويقصد به:

العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها بصورة تلائم احتياجاتهم، والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة اقتصادية واجتماعية طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه.

كما يعرف الإقصاء المالي على انه العملية التي يواجه فيها الفرد صعوبات معينة في الوصول أو في استخدام التسهيلات المصرفية التي لم يعد بمقدوره العيش من دونها بشكل اعتيادي من الناحية الاجتماعية في مجتمعه. (كيلان اسماعيل عبد الله، 2021، صفحة 220)

ومن هنا يمكن تعريف الإقصاء المالي على أنه:" عدم قدرة فئات معينة من المجتمع على الوصول إلى الخدمات المالية نتيجة حواجز مختلفة كجودة الخدمات والتكلفة غير المناسبة وغيرها".

الفرع الثاني: أسباب الإقصاء المالي

يوجد نوعين من أسباب الإقصاء المالي، منها ما هو متعلق بالعرض وأخرى بالطلب نوضحها فيما يلي:

1- جانب العرض:

يشار إلى الأسباب المتعلقة بجانب العرض بفشل وإخفاق السوق، وتتمثل فيما يلي:

– ترى المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص أن التعامل مع الفقراء والشرائح من ذوي الدخل الضعيف يحقق لها أرباحا منخفضة، في حين أن تعاملها مع العملاء ذوي الدخل المرتفع يحقق لها أرباحا مرتفعة، لذلك حبذت المؤسسات المالية الخاصة التعامل مع ذوي الملاءة المالية.

– عدم وجود مؤسسات مالية رسمية في المناطق الريفية بالقرب من العملاء ذوي الدخل المنخفض مما يجعلهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية.

– في حالة وصول العملاء ذوي الدخل المنخفض إلى المؤسسات المالية الرسمية فإن الخدمات والمنتجات التي تقدمها لا تتلاءم مع متطلبات خدمة العملاء من ذوي الدخل المنخفض(التكلفة، شروط التمويل، إجراءات السداد...).

– إخفاقات السوق والحكومة في توصيل الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض.

2- <u>جانب الطلب:</u>

– يشار إلى الأسباب المتعلقة بجانب الطلب بفشل السكان والأفراد، وتتمثل في:

– عدم وجود تثقيف مالي، وعدم المعرفة بوجود خدمات مالية ومؤسسات مالية يمكنها أن تقدم خدمات مالية تلبي احتياجاتهم.

– وجود عراقيل وصعوبات تتعلق بالبعد المكاني، وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول إلى تلك المؤسسات المالية.

– غالبا ما يكون السكان المحرومون غير نشطين اقتصاديا، ومن ثم ضعف الرغبة في الدخول لدورة الإنتاج.

– لجوء بعض العملاء إلى طلب الخدمات من القنوات غير الرسمية باعتقادهم وجود فوائد أكثر من حيث التكاليف، الثقة، سبل الراحة... (فلاق صليحة، 2021، صفحة 281)

باعتبار الإقصاء المالي أحد الأسباب التي تعيق الشمول المالي ومستخدمو الخدمات المالية بطريقة رسمية أو غير رسمية أبرزنا في الشكل الموالي عوامل الإقصاء المالي و أسبابه.

الشكل01: عوامل الإقصاء المالي

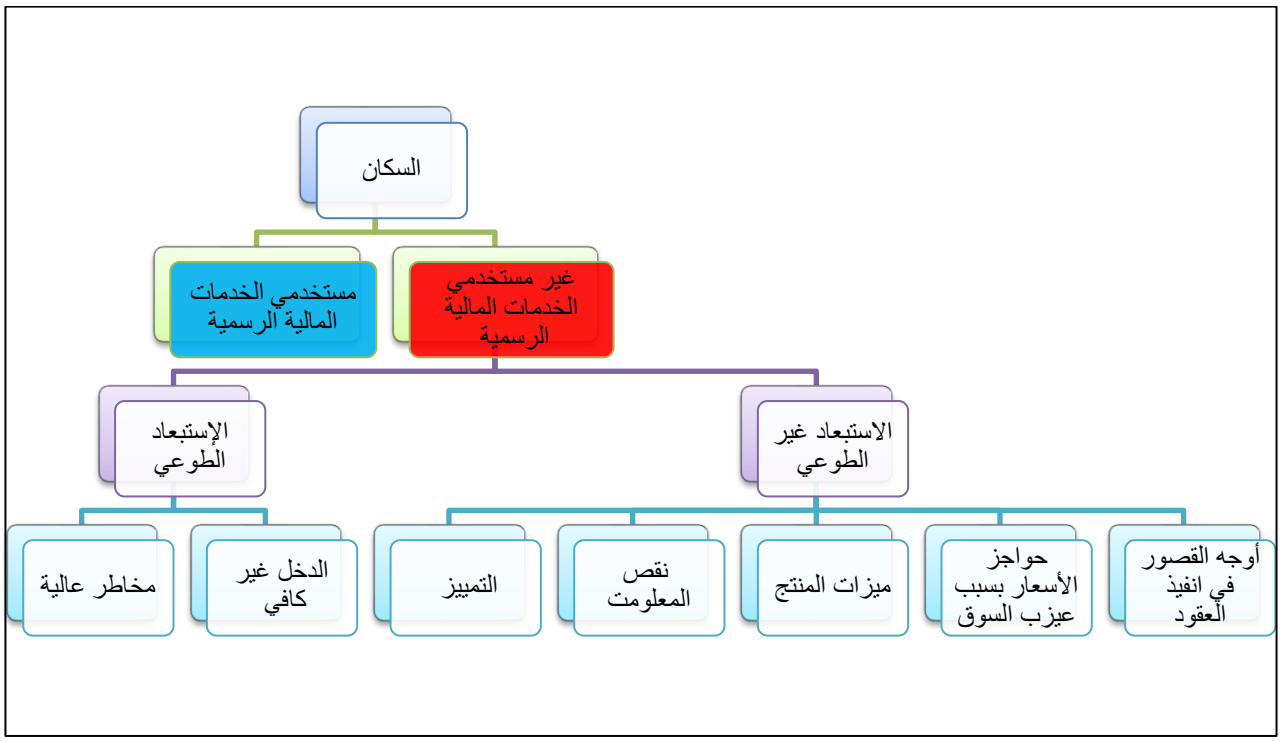

المصدر: (عيشوبة، 2018، صفحة 53)

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة أن عوامل الإقصاء تختلف بين الطوعي وغير الطوعي، إلا ن الأسباب غير الطوعية أكثر منها مقارنة بالطوعية منها، كما يلاحظ أن تلك الأسباب ترتبط أساسا بنوعية وجودة الخدمات المقدمة من المؤسسات المصرفية

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي نشأته وتطوره

يعد الشمول المالي من القضايا الهامة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية، حيث يعتبر أداة هامة للنهوض باقتصاديات الدول وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح من خلال التطرق إلى تعريفه ونشأته وتطوره.

الفرع الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة بداية التسعينات 1993 جنوب شرق إنكلترا في دراسة ليشون وثرفت، تناول فيها أثر إغلاق احد فروع البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات.

وفي سنة 1999 استخدم الشمول المالي بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد للخدمات المالية المتوفرة. (رفيقة، 2021/2020، صفحة 9)

كما سعت في بداية الالفية كل من ماليزيا، المملكة المتحدة بتنفيذ استراتيجيات جديدة مبتكرة لتطوير وتحديث الشمول المالي في العالم.

ازداد الاهتمام بالشمول المالي مع نهاية الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء.

وفي عام 2013 قام البنك الدولي بإطلاق برنامج عالمي للإفادة من الابتكارات وذلك من خلال تعميم الخدمات المالية مع التركيز على أنظمة الدفع المبتكرة.

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي

صدرت عدة تعريفات للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة منها: (فلاق صليحة، 2021، صفحة 280)

1- تعريف مجموعة الدول العشرين G20 ومؤسسات التحالف العالمي AFI للشمول المالي:

"تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل تكاليف معقولة".

2- تعريف البنك الدولي للشمول المالي:

في تقريره الصادر سنة 2014 تحت عنوان التنمية المالية العالمية على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".

3- صندوق النقد العربي:

"الشمول المالي هو تمتع الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الشمول المالي على أنه:
تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع فئات المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر.

المبحث الثاني: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

تطور مفهوم الشمول المالي إلى ثلاث أبعاد رئيسية، وتم وضع مؤشرات قياس لكل بعد.

المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي

تتمثل أبعاد الشمول المالي في الآتي (الطاوس، 2021، صفحة 283):

أولا: الوصول إلى الخدمة المالية: "Access to the financial service"

هي القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تفحص الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.

ثانيا: استخدام الخدمات المالية: "Use of financial services"

تشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ثالثا: جودة الخدمات المالية: "Quality of financial services"

تعتبر مقياس يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 02: أبعاد الشمول المالي

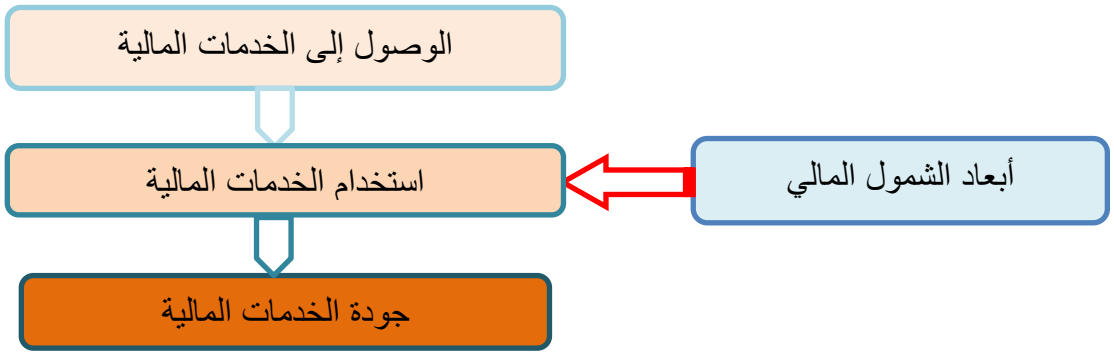

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي

هناك عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي، كلها تندرج ضمن تعزيز نشر استعمال الخدمات المالية وإتاحتها لمختلف طبقات المجتمع وخاصة الفئات أو الطبقات المهمشة (الفقيرة)، فمن بين هذه المؤشرات ما يلي (كيلان اسماعيل عبد الله، 2021، صفحة 224/223):

الفرع الأول: مؤشر الوصول للخدمة المالية:

هذا المؤشر يعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفوذ فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية أو عوائق جانب الطلب التي يواجهها الزبائن للوصول إلى المؤسسات المالية كالكلفة والمعلومات ومن بين مؤشرات قياس الوصول للخدمات المالية ما يلي:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.
- حساب النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقدم الخدمة.
- النسبة المئوية الإجمالية للسكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

الفرع الثاني: مؤشر استعمال الخدمة المالية:

تتمثل مؤشرات استخدام الخدمة المالية في النقاط التالية:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل لحساب ائتمان منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي واحد على نحو دائم أو نوع واحد كحساب وديعة منتظم.
- نسبة المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة مضت.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000من البالغين.
- عدد المعاملات عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

الفرع الثالث: مؤشر جودة الخدمة المالية:

سنتطرق في هذا المؤشر إلى أربع نقاط مهمة هي كالتالي:

1- **الشفافية:** بمعنى نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة حول الخدمات المالية في بداية القرض المالي.

2- **حماية المستهلك:** يعبر عن مدى وجود قوانين وأنظمة لضمان حقوق المستهلك وحمايته وامكانية اللجوء للعدالة لجل المشاكل المالية.

3- **الراحة والسهولة:** يقيس مدى سهولة وصول العملاء للخدمة المالية، أو عدم راحة وسهولة استخدام الخدمات المالية.

4- **التثقيف المالي:** يقصد بالتثقيف المالي نسبة البالغين الذين لديهم معارف مالية، ومدى قدرتهم على التخطيط وإعداد الميزانية.

ولتوضيح هذه المؤشرات أكثر قمنا بإنجاز الشكل التالي:

الشكل03: مؤشرات الشمول المالي

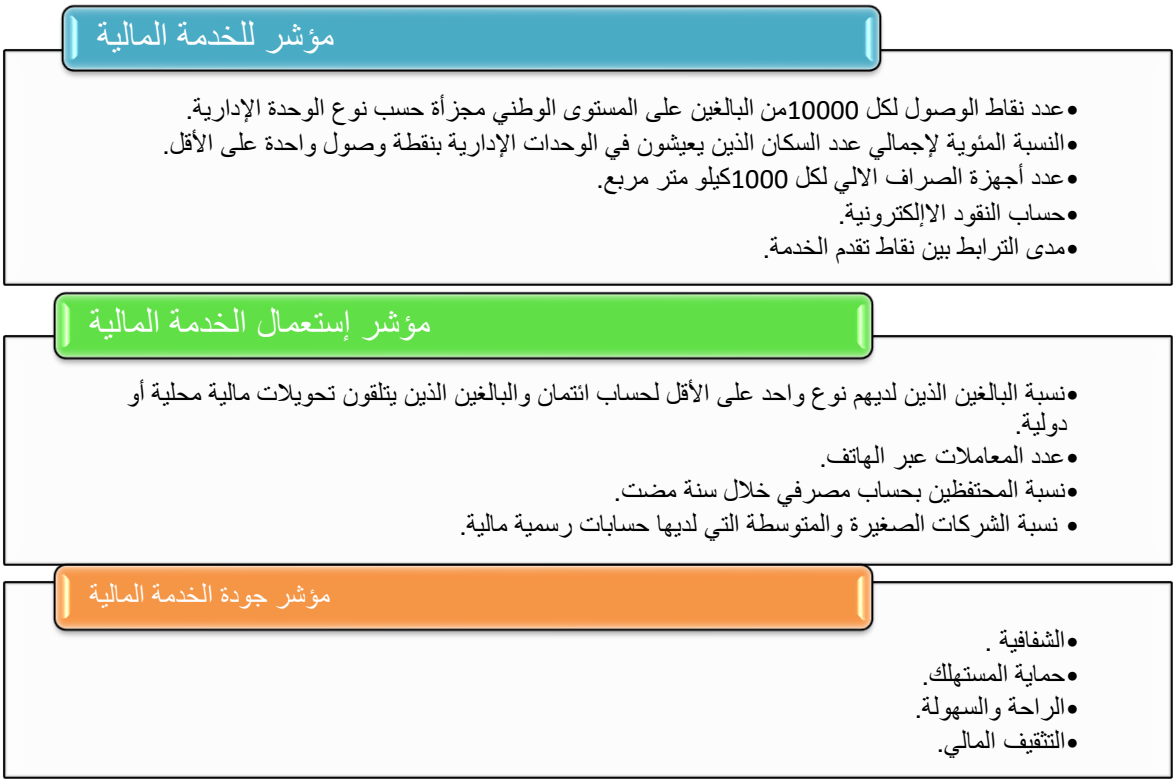

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع السابقة.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للمالية الإسلامية

برزت الصيرفة الإسلامية كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالي، فقد أثبتت قدرتها على الصمود أمام كل الأزمات التي هزت النظام الاقتصادي العالمي، ما يجعلنا نتطرق في مبحثنا هذا إلى نشأة وتعريف المالية الإسلامية، وأهم خدماتها المالية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المالية الإسلامية.

تعتبر الصيرفة الإسلامية من النظام المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في إطار نظام اقتصادي إسلامي.

الفرع الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية

بدأت تجربة البنوك الإسلامية بمدينة "ميت غمر" بمحافظة الدقهلية سنة 1963 بجمهورية مصر العربية برئاسة الدكتور أحمد النجار، ورغم أن بنوك العالم كلها تقوم على أساس ربوي إلا أن هذا البنك الواحد والوحيد القائم على أساس إسلامي، فقد حقق نجاحا غير متوقع إلا أن هذا النجاح لم يستمر إلا بضع سنوات فقط. (شريط، 2017/2016، صفحة 05)

وبسبب العراقيل و المعوقات التي اعترضت هذا النوع من البنوك نشأت حركة البنك الإسلامي في باكستان وذلك عن طريق إنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع من الميسورين بدون عائد ثم يعاد إقراضها إلى صغار المودعين بلا فوائد، لكن هذه الفكرة هي الأخرى لم تحظى بنجاح بسبب نقص التأطير وعدم وجود أساس واضح للعمل فيها.

شهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن الفارط ظهور وانتشار العديد من البنوك التي تقوم معاملاتها على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث أصبحت معظم الدول العربية تنتهج نظام ازدواجية البنوك dual banking system بمعنى البنوك الإسلامية المتحررة من الفائدة الربوية تعمل إلى جانب البنوك التقليدية تحت راية نظام بنكي واحد. ولم يقتصر هذا الانتشار على الدول العربية فقط بل وشمل الدول الغير المسلمة مثلا بريطانيا التي تمتلك أغلى عملة في العالم تحتوي عددا كبيرا من البنوك الإسلامية نظرا لأهميتها البالغة ودورها الفعال في تنمية الاقتصاد.

تم إنشاء بنك التنمية الإسلامي بجدة وبنك دبي الإسلامي سنة 1975 وهو نتيجة المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية الذي اشتركت فيه خمسة وثلاثون دولة إسلامية.

من بين هذه المصارف الإسلامية :

- البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار 1978.

- بنك البحرين الإسلامي 1979.
- بنك قطر الإسلامي 1982.
- بنك فيصل الإسلامي البحرين1983.
- البنك الإسلامي الدولي بالدنمارك 1983.
- بنك البركة التركي بتركيا 1985.
- بنك التمويل السعودي التونسي بتونس1985.
- البنك الإسلامي الماليزي بماليزيا1987.
- بنك البركة الجزائري بالجزائر 1991.

ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية ليصل عددها إلى ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية ليصل عددها إلى 285بنكا إسلاميا في ثمانية وثلاثون دولة على مستوى العالم، هذا بخلاف فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية والتي تقدر بأكثر من 320بنك. (بحري، 2012-2013، صفحة 04 /05)

الفرع الثاني: تعريف المالية الإسلامية

هناك عدة تعاريف للمالية الإسلامية نذكر منها:

- عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في فقرتها الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بـ:

- يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء. (شريط، 2017/2016، صفحة 07)

- عرف نظام بنك الجزائر رقم 2/20 المؤرخ في 2020/03/15 على أنها:

- تسمية تطلق على العقود البنكية والمالية التي تتم وفق الأسس الدينية للمسلمين، وتستند على قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات. (بلقاسمي، 2020، صفحة 90)

- كما عرفت على أنها منظمة مالية مصرفية اقتصادية واجتماعية تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات التي تعمل على استخدامها بشكل أفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة.

- كما تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع. (عبدلي حبيبة، 2020، صفحة 66)

- بالإضافة إلى المالية الإسلامية لا بد أن نتطرق إلى مصطلح هام ألا وهو التمويل الإسلامي كما يعرف هو الآخر بأنه: إتاحة مبلغ من المال من قبل المصرف الإسلامي للمتعامل معه وفق صيغ شرعية محددة لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة، مقابل عائد مادي متفق عليه. (الطاوس، 2021، صفحة 279)

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- البنوك الإسلامية مؤسسة مالية مصرفية لا تتعامل بالربا.
- تلتزم بتطبيق الشريعة في مختلف نشاطاتها ومعاملاتها.
- الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية هو تحقيق المصلحة الاجتماعية.

المطلب الثاني: الخدمات المالية الإسلامية.

ازداد الاهتمام بالخدمات المالية الإسلامية نظرا للإقبال المتنامي عليها من قبل شريحة واسعة من العملاء، الأمر الذي دفع المؤسسات المالية الإسلامية إلى تطوير منتجاتها لتلبية رغبات واحتياجات هذه الشريحة وبالتالي ارتفاع حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية.

هذه الأخيرة تقدم باقة من الخدمات المالية المبتكرة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فهي تضفي طابعا رسميا للعلاقة بين العملاء والبنك، نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: الخدمة البنكية الرئيسية:

يقصد بها فتح حسابات الودائع و التي بدورها تنقسم إلى: (بحري، 2012-2013، صفحة 12)

1-**الودائع الجارية:** هي حسابات تعطي لأصحابها الحق في الإيداع والسحب منها بموجب شيكات أو أوامر دفع، بحيث أن البنك لا يتقاسم الأرباح والخسائر مع العميل، إذ يعتبرها البعض بمثابة قرض حسن يقدمه العميل للبنك دون مقابل، وقد اعتمدت بعض البنوك الإسلامية على إذن مكتوب من طرف العميل من أجل استثمار وديعته الجارية لحسابها وعلى مسؤوليتها، كما أنه لا يجوز للبنك استثمارها في مشاريع ذات مخاطرة عالية إلا بإذن صاحبها، أما في حالة استعمالها في مثل هذه المشاريع يصبح من حق المودع المشاركة في الأرباح الناتجة عنه دون تحمل خسائر.

2-**الودائع الاستثمارية العامة:** وهنا لا يضع المودع شروطا خاصة سوى ما يتعلق بمدة الوديعة، وفي هذه الحالة المودع عليه الغرم وله الغنم.

ينال البنك أتعابه التي تحدد على أساس نسبة معينة من الأرباح وهذا ما يعرف بالغنم، أما في حالة الغرم فلا ينال أتعابه ولا يتحمل الخسارة، أما إذا كان النشاط الاستثماري ممولا من أموال المودعين و أموال الملاك فتتوزع الأرباح و الخسائر على الملاك حسب مساهمة كل منهم في رأس المال، وتتوزع على المودع حسب نوع الوديعة و مدة بقائها لدى البنك.

3-**الودائع الاستثمارية المخصصة:** و هي عكس الوديعة الاستثمارية العامة، فالمودع يضع شروط بنوعية المشروع والقطاع والبنك الذي يريد استثمار أمواله فيه، حيث تكون علاقة المودع بالبنك علاقة وكالة أي أنه يمكن أن تحدد أتعاب البنك بنسبة معينة من قيمة الوديعة سلفا، أما في حالة خسارة المشروع فإن

المودع يتحملها وحده ومع ذلك لا يسقط حق البنك في الحصول على أتعابه الإدارية وهذا بموجب عقد الوكالة. (بحري، 2012-2013، صفحة 13/12)

الفرع الثاني: البطاقات الائتمانية

مع تزايد حجم التعامل بالبطاقات الائتمانية وشدة الإقبال عليها أصبحت توصف بأنها عملة العالم المحلية، مع هذا الانتشار الواسع كان لا بد من البنوك الإسلامية بطرح بدائل إسلامية، فمن بين هذه البدائل الشرعية لبطاقة الائتمان نجد: (اللاوي، 2021، صفحة 522)

1-**بطاقة الحسم الشهري(charge carde):** هي بطاقة تصدر من طرف المصارف الإسلامية على أن يحدد سقف السحوبات بالبطاقة بقيمة الراتب الشهري، وبنسبة 80 بالمائة منه في مصارف أخرى دون أخذ أي فائدة على ذلك، كما تقوم هذه البطاقة على أساس الوكالة إذا كان حساب العميل يفي بجميع المبلغ الذي تم سحبه، أما إذا كان حساب العميل لا يفي بالمبلغ فإن المصرف يقوم بتسديده على أساس القرض الحسن بضمان الراتب الشهري أو أي ضمان آخر يراه البنك كافيا.

2-**بطاقة المرابحة:** هي بطاقة قائمة على البيوع، وهي أن حامل البطاقة يشتري ما يشاء من السلع بالنيابة عن المصرف الذي يسدد القيمة في الحال، ويتملك الشيء المشترى ويقبضه عن وكيله، ثم يبيعه إلى وكيله مرابحة. هذا النوع من البطاقات صعب التطبيق ويصعب تجسيده على أرض الواقع، لأن حامل البطاقة قد يتنقل ببطاقته في البلدان المختلفة و يصعب عليه في كل صفقة الاتفاق مع المصرف في بلد معين.

3-**بطاقة البيع بالتقسيط:** تقوم البنوك الإسلامية بإنشاء مجمعة متاجر بالبيع بالتقسيط تكون ملكا لها، أو بالمشاركة مع مؤسسة أو تاجر، يشتري حامل البطاقة منها ما يريد بالتقسيط، والربح الذي يتحصل عليه البنك من هذه المعاملة هو الفرق بين ثمن السلعة حالا و ثمنها مؤجلا . (اللاوي، 2021، صفحة 523)

المطلب الثالث: أسس المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي

من خلال هذا المطلب سنحاول معرفة المبادئ التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وإبراز دورها في تعزيز الشمول المالي.

الفرع الأول: أسس المالية الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية على مجموعة من الأسس والمبادئ وهي: (رزيق، 2020/2019، صفحة 11)

1- التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها:

تتخذ المصارف الإسلامية من الشريعة الإسلامية مرجعا تعتمد عليه في جميع معاملاتها، لذا لابد من وجود هيئة للرقابة الشرعية مستقلة عن الإدارة التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة للتأكد من التزام البنك بالإجراءات والنماذج التي اعتمدها.

2- منع التعامل بالفائدة:

بني الاقتصاد الإسلامي على ركيزة منع الفائدة التي تعرف في الشريعة بالربا، فالمنهج الإسلامي فرق بين الفائدة والربح، فيحرم الفائدة ولا يحرم الربح الناتج عن استثمار رأس المال في مشاريع اقتصادية معينة وبالتالي يصبح عائد رأس المال غير محدد.

3- منع الغرر:

حرم الغرر كما حرم الربا، وهو الذي يحدث في حال كان العقد غير واضح أو غير مؤكد، أي عدم وجود الشفافية والوضوح في التبادلات الاقتصادية.

4- الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة:

من بين صيغ التمويل في البنوك الإسلامية نجد صيغة المشاركة والتي تعتمد هذه الأخيرة على المشاركة في الربح والخسارة بدلا من الفائدة الثابتة.

5- المشاركة في تحمل مخاطر التمويل والاستثمار:

قد تكون نتيجة الاستثمار ربحا أو خسارة، لذلك يجب على جميع أطراف الاستثمار المشاركة على حد سواء في المخاطر والأرباح، ولكي يكون مستحقا لأي عائد يجب على مقدم التمويل تحمل أي عمل أو نشاط. (رزيق، 2020/2019، صفحة 12)

اذن فالبنوك الاسلامية او النوافذ الاسلامية تتميز بكونها:

- لا تقترض ولا تقرض بفائدة.
- تأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- لا تتعامل بالنقود كسلعة اي ان النقود ليس لها قيمة زمنية.
- الالتزام بالصفات التنموية، الاستثمارية الإيجابية في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية.
- تطبق أسلوب الوساطة المالية القائم علي المشاركة.
- تطبق القيم والأخلاق الإسلامية.

الفرع الثاني: أهمية المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

ساهمت المالية الإسلامية في تحسين الشمول المالي بشكل متزايد في الفترات الأخيرة، من خلال تطبيق آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من: (فلاق صليحة، 2021، صفحة 286)

1-**الفقر المدقع:** ساهمت عن طريق الوقف، الزكاة، الصدقات وتقاسم المخاطر الاجتماعية.

2-**الفقر:** ساهمت هنا المالية الإسلامية عن طريق الزكاة، القرض الحسن، الوقف والتمويل الأصغر والتكافل الأصغر.

3-**الدخل المنخفض:** تظهر هنا مساهمة المالية الإسلامية عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لقد برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي كونه يقدم حلا للفئات التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لأسباب مختلفة، من خلال تصميم منتجات وخدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، الذي يؤدي إلى جذب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات. ومن هنا تظهر أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي. (فلاق صليحة، 2021، صفحة 287)

خلاصة الفصل:

تلعب المالية الإسلامية دورا هاما في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمالي في المجتمع، بالإضافة إلى خدماتها المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي ينتج عنها جذب أكبر عدد من العملاء من كافة شرائح المجتمع، ومنه تعتبر الخدمات المالية الإسلامية مدخلا وركيزة لدعم وتعزيز الشمول المالي.

الفصل الثاني:

العلاقة بين المالية الإسلامية والشمول المالي وواقعها في العالم

تمهيد:

عرفت الصناعة المالية الإسلامية تطورات عدة على مستوى نمو الأصول وآليات تعاملاتها و الانتشار الجغرافي و الدولي إلى أن امتد نطاق استخدامها إلى الدول غير إسلامية، وبالأخص بعد ما أثبتت جدارتها في مواجهة الأزمات المالية و التقلبات الاقتصادية، وهذا ما انعكس على تطور الشمول المالي من خلال تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات و المنتجات المالية.

ورغم التطورات التي عرفها كل من المالية الإسلامية والشمول المالي، إلا أنهما لا يزالان يواجهان جملة من التحديات و العراقيل التي حدت من تطورهما.

وهذا ما سنحاول دراسته من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور المالية الإسلامية في العالم الإسلامي.

المبحث الثاني: تطور الشمول المالي في العالم الإسلامي.

المبحث الأول: تطور المالية الإسلامية في العالم الإسلامي.

أصبحت البنوك الإسلامية اليوم حقيقة واقعة ليس في الأمة الإسلامية فحسب بل في جميع دول العالم، إذ تمكنت هذه البنوك من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها و التفاعل مع بيئاتها المختلفة، بسبب انتشارها الواسع في الكثير من بلدان العالم الإسلامي، وباتت تحظى باهتمام الجهات المصرفية الفاعلة على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: تطور أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب القطاعات.

عرف الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة انتعاشا في نمو أصول صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية، من خلال قطاعاتها الرئيسية بدءا من الخدمات المصرفية الإسلامية، الصكوك الإسلامية، الصناديق الاستثمارية الإسلامية، إلى التأمين التكافلي.

الفرع الأول: الصناعة المالية الإسلامية في العالم

1- واقع التمويل الإسلامي عالميا:

ازداد الحجم الإجمالي للتمويل الإسلامي على المستوى العالمي بصورة كبيرة على مدى السنوات الأخيرة، حيث بلغ عام 2016 2.202 تريليون دولار، ليبقى في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2021 حيث بلغ 3.442 تريليون دولار.

كما أظهرت دراسة حديثة بتوقع ارتفاع قيمة هذه الأصول بواقع 56% الى مستوى 3.8 ترليون دولار بحلول عام 2023 منها 2.44 تريليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية . (العربي الجديد، 2019)

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تطور حجم التمويل الإسلامي في العالم ما بين سنة 2012 وسنة 2022

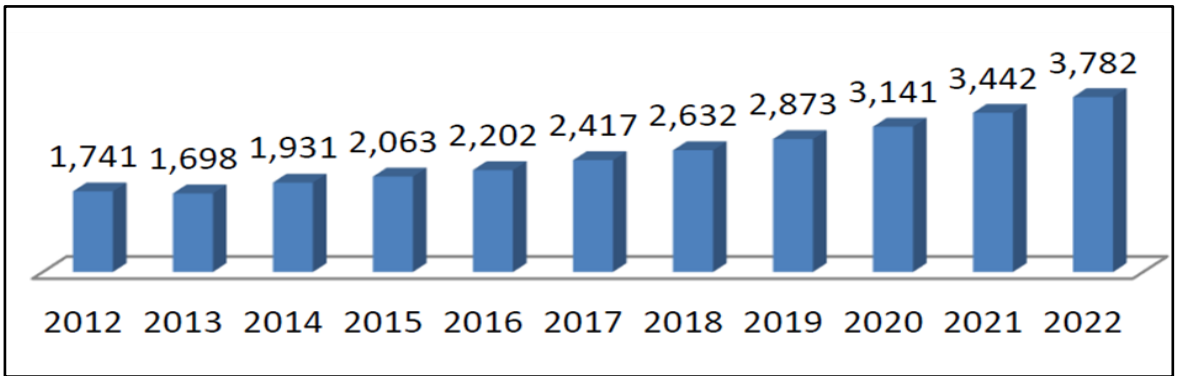

المصدر: رفيقة بن عيشوبة، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة الدول العربية، جامعة خميس مليانة، 2018.

الفرع الثاني: توزيع أصول المالية الإسلامية حسب القطاعات.

تطور نظام التمويل الإسلامي خلال العقود الأربعة الماضية ليصبح نظاما ماليا شاملا انطلاقا من الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال بما في ذلك الصكوك الإسلامية إلى قطاعات التكافل.

1- المصارف الإسلامية:

المصارف الإسلامية هي مؤسسات تعتمد على قوانين الشريعة الإسلامية في تقديم خدماتها المصرفية، فهي تتقبل الأموال وفق قاعدتين هما:

"**الخراج بالضمان**": أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، مثل أن يقوم البنك الإسلامي بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع، ويكون الخراج(أي ما خرج من المال) المتولد من هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن(البنك). (صحيفة الخليج، 2014)

"**الغنم بالغرم**": أي أن الحق في الحصول على الربح (العائد) يكون بقدر تحمل المشقة(المخاطر أو الخسائر)، باعتبار أن عميل البنك هو شريك في أعماله فإن الحق في الربح(الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة(الغرم). (صحيفة الخليج، 2014)

وتقوم بتوظيفها(الأموال) في الاستثمار والتجارة طبقا لمقاصد الشريعة الإسلامية. (ساري، 2021، صفحة 59)

حيث تتوزع حصص قطاعات التمويل الإسلامي كالتالي:

الجدول رقم01: حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية للفترة 2016-2019.

القطاع	2016		2017		2018		2019	
الخدمات المصرفية الإسلامية	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة
	1598،881	72،62	1557،5	76	1571،3	71،7	1993	69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة معطيات.

وتعتبر الخدمات المصرفية الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي، حيث بلغت حوالي 72،62% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي سنة 2016 وازدادت سنة 2017 بنسبة% 76 ثم عرفت انخفاضا سنتي 2018 و2019 حيث قدرت ب 71،7% و69% على التوالي.

2- الصكوك الإسلامية:

عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي على أنها وثائق أو شهادات متساوية القيمة تمثل حصصا في ملكية موجودات عينية أو منافع أو مجموعة مختلفة من الموجودات العينية، وقد تكون هذه الموجودات قائمة

فعلا أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب وتصدر وفق أحكام الشريعة الإسلامية. (عبد الوهاب صخري، 2021، صفحة 247)

الجدول رقم 02: حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب قطاع الصكوك الإسلامية للفترة 2016 – 2019

القطاع	2016		2017		2018		2019	
الصكوك	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة
	344،770	15،66	399،9	19،5	530،4	24،2	538	19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة معطيات

تحتل الصكوك ثاني جزء من النظام المالي الإسلامي حيث بلغت نسبتها سنة2016 نسبة 15.66% و بقيت في تزايد إلى غاية 2018 بنسبة 24.20 % ثم انخفضت هذه النسبة الى19 % سنة 2019.

3- الصناديق الاستثمارية الإسلامية:

تعرف بأنها صناديق تلزم مدرائها بأحكام شرعية تخص جانبي الأصول والخصوم، وتكون هذه الأحكام في نشرة الإصدار الذي بناءا عليه يشترك المستثمر في هذا الصندوق. (ساري، 2021، صفحة 59)

الجدول رقم 03: حجم الأصول المالية الإسلامية حسب قطاع الصناديق الاستثمارية الإسلامية للفترة 2016 – 2019

القطاع	2016		2017		2018		2019	
أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة
	233.91	14.4	7.66	3.3	5.61	8.2	140	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة معطيات

مثلت الصناديق الاستثمارية ما نسبته 04.14 % من النظام المالي الإسلامي سنة 2016 ، ثم شهدت انخفاضا يصل إلى 2.8 % سنة 2018 وارتفعت هذه النسبة عام 2019 إلى 5 %.

4- التأمين التكافلي:

هو عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الخطر خلال إنشاء صندوق غير هادف للرجع، يتكون من الأقساط والإيرادات وتصرف منه التعويضات والمصروفات والمتبقي هو الفائض. (ساري، 2021، صفحة 59)

الجدول رقم 04: حجم أصول المالية الإسلامية حسب قطاع التأمين التكافلي للفترة 2016 – 2019

القطاع	2016		2017		2018		2019	
التأمين التكافلي	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة	حجم الأصول (مليار دولار)	النسبة
	42.536	1.93	26.1	3.3	61.5	2.8	51	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة معطيات

يمثل قطاع التكافل 1.93% من الحجم الإجمالي لقطاع التمويل الإسلامي في العالم، وهذا سنة 2016، وارتفعت هذه النسبة لتصل سنة 2017 إلى 3.3% ثم انخفضت سنتي 2019/2018 لتصل إلى 2%.

المطلب الثاني: تطور المالية الإسلامية في العالم الإسلامي حسب الأقاليم

شهدت الصيرفة الإسلامية تطورا هاما وانتشارا كبيرا عبر مختلف دول العالم.

الفرع الأول: واقع المالية الإسلامية في العالم الإسلامي جغرافيا

نظرا لازدياد اهمية التمويل الإسلامي على مستوى العالم، ارتفع عدد المؤسسات المالية الإسلامية واتسع انتشارها الجغرافي بشكل ملحوظ تجاوز الأسواق التقليدية، حيث تتوزع هذه الصناعة وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 05 : حجم أصول المالية الإسلامية في بعض دول العالم للفترة 2016 – 2019

السنة / المنطقة	2016		2017		2019	
	الأصول (مليار دولار)	النسبة	الأصول (مليار دولار)	النسبة	الأصول (مار دولار)	النسبة
مجلس التعاون الخليجي GCC	986.431	44.8	681.6	42	1235	43.23
الشرق الأوسط وشمال إفريقياMENA	594.1	26.98	596.4	29.1	755	26.43
إفريقيا	5.215	0.24	31.4	1.53	8	0.28
مناطق أخرى	2.220	0.1	61.3	3	5	0.18

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مجموعة معطيات

ترتكز أصول التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في دول مجلس التعاون الخليجي GCC، حيث سجلت النسبة الكبر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2019 بنسبة 44%، ثم تليها منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا MENA حيث تستحوذ على نسبة 29% خلال نفس الفترة .

ومن جهة أخرى ورغم تزايد عدد المسلمين في إفريقيا إلا أن حجم التمويل الإسلامي لا يزال محدودا إلى حد كبير حيث لم يتجاوز 1.5% .

وتجدر الإشارة أن صناعة التمويل الإسلامي تتواجد في 131 دولة وهذا الانتشار يعود لتزايد الطلب العالمي على التمويل الإسلامي بشكل كبير في 10 دول .

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والحلول المقترحة

1- التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية

تعترض طريق عمل البنوك الإسلامية العديد من التحديات التي تعيق عملها، منها ما هو داخل البنك ومنها ما يتعلق بجهات عدة خارج البنك، ومن هذه التحديات.

1-1 تحديات المنافسة:

إن فتح الأسواق المصرفية والمالية الإسلامية أمام المصارف المالية غير إسلامية يخلق نوعا من المنافسة غير المتكافئة بينهما، فالمصارف التقليدية لها ميزة كبيرة على المصارف الإسلامية من حيث الحجم والخبرة، وهذا ما يشكل على المصارف الإسلامية منافسة شديدة. (يونس، 2017، صفحة 66)

1-2 تحديات الوعي المالي الإسلامي:

تعد قلة الوعي المالي الإسلامي من الصعوبات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية إذ يعد التطور التكنولوجي والتعليم والتدريب والبحث والتطوير أهم أركان نمو العمل المصرفي الإسلامي الذي لا يلقي الاهتمام مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، إذ يوجد قدر قليل من البحوث والدراسات لتطوير الأدوات المالية الإسلامية. (يونس، 2017، الصفحات 66-67)

1-3 تحديات تشريعية وقانونية

عند إصدار البنك المركزي للوائح والتعليمات تكون عادة مصممة أساسا للمصارف التقليدية لذلك تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في التعامل مع هذه التعليمات.

ومن هذه الصعوبات نجد: الصعوبات التي تعانيها عند تطبيقها لنسبة الاحتياطي القانوني، أو تعاملها مع البنك المركزي على أنه المقرض الأخير لاحتكامه في ذلك لعنصر الفائدة. (يونس، 2017، صفحة 67)

1-4 تحديات القصور في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية

بالرغم من تطور سوق الصيرفة الإسلامية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلا أن المنتجات المصرفية الإسلامية لا تزال كما ونوعا في بداية الطريق ولم تصل بعد إلى مرحلة الإبداع والتحديث. (يونس، 2017، صفحة 68)

1-5 تحديات تشغيلية:

نقص كبير في المهنيين المحترفين في الصيرفة الإسلامية، حيث أن أغلب خبرات موظفي هذه البنوك كانت في البنوك التقليدية ،وليس من السهل إيجاد أفراد يحسنون الجمع بين فقه المعاملات وفقه التعامل مع البنوك. (يونس، 2017، صفحة 69)

2- الحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات

لمواجهة التحديات المذكورة سابقا لا بد من حلول لمواجهتها ونذكر منها:

- التوسع في النشاط المصرفي وذلك بدخول المصارف الإسلامية في مجالات جديدة مثل التجارة المصرفية بما في ذلك الاستيراد والتصدير، والقيام بعمليات التأجير التمويلي، الترويج لأسهمها وطرحها للجمهور فالهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية هو القدرة على المنافسة في عدة جبهات، بالإضافة إلى التحكم بفرض الشروط والقيود، وبالتالي يمكن لها أن تلعب دورا أكبر مستقبلا. (يونس، 2017، صفحة 71)
- زيادة البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية، وتوفر الدعم الحكومي لها؛
- سن القوانين و التشريعات التي تحكم وتراقب طبيعة عمل البنوك الإسلامية الخاصة بعيدا عن البنوك التقليدية؛
- إخضاع العاملين في هيئات الرقابة الشرعية للدورات والبرامج التدريبية في مجال البنوك الإسلامية وتأهيلهم تأهيلا ماليا شرعيا حتى يكون على دراية بالقضايا و المسائل المستجدة المالية والمصرفية؛
- حسن اختيار أعضاء الرقابة الشرعية، وحسن اختيار العاملين في البنوك الإسلامية؛
- ضرورة استقلالية البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في نطاق عمل تلك الهيئات، وعدم الاستعانة بالعاملين المدربين في البنوك الربوية. (سعيدات، د. س، الصفحات 16-18)

شهدت أصول الصناعة المالية الإسلامية تطورا كبيرا حيث بلغ حجم الصناعة المالية الإسلامية 3 تريليون دولار أمريكي.

وهو رقم رغم أنه قد لا يعد كبيرا ضمن أرقام الصناعة المالية العالمية، إلا أنه رقم معتبر، ويتوقع أن تزداد حصة مساهمة الصناعة الإسلامية في القطاع المالي العالمي بشكل هندسي خلال العقود القليلة القادمة، خاصة مع التوجه الكبير الذي تعرفه الدول الخليجية وماليزيا نحو التمويل الإسلامي وهو ما يؤشر على تطور ملفت في مؤشرات الشمول المالي الإسلامي وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: تطور الشمول المالي في العالم الإسلامي

ازداد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أصبح عاملا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر والبطالة خاصة في الدول العربية، وقبل أن نتطرق للشمول المالي في البلدان العربية لا بد أن نشير لواقع الشمول المالي في العالم، وهذا ما سنراه في المطلب الأول.

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العالم

سجل العالم تحسن في مؤشرات الشمول المالي، حيث كشفت البيانات الجديدة لهذا المؤشر أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات تبلغ حاليا 51 %على مستوى العالم، أما في 2014 فقد ارتفع بواقع 7 نقاط مئوية حيث وصلت نسبة امتلاك الحسابات إلى 69%، ولا تزال أرقام 2017 المتعلقة بإجمالي ملكية الحسابات في تصاعد مستمر.

الفرع الأول: نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية

تبين قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أنه 515 مليون بالغ من مختلف أنحاء العالم قد فتحوا حسابات إما في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة الممتدة بين عامي 2014 و 2017، حيث بلغت نسبة البالغين الذين يملكون حسابات سنة 2011 ب51، وفي سنة 2014 قدرت بـ: 62%، وارتفعت سنة 2017 إلى 69%، (الدولي، 2017) .

سنقوم بدراسة حول تطور الشمول المالي حسب مؤشر ملكية الحسابات في بعض دول العالم كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية لبعض الدول

المنطقة	ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية (أكبر من 15 سنة).			ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية للفقراء 40 (أكبر من 15 سنة).			ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية للأغنياء60 (اكبر من 15 سنة)		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
أوروبا	%69	%78	%81	%68	%74	%76	%70	%80	%85
شرق آسيا	%60	%72	%73	%46	%65	%63	%69	%76	%80
الصين	%64	%79	%80	%47	%73	%68	%75	%83	%88
ماليزيا	%66	%81	%85	%48	%75	%80	%78	%84	%88
العالم	%51	%61	%67	%41	%54	%59	%57	%66	%72
الدول العربية	%22	%29	%37	%16	%22	%27	%26	%34	%43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي

- حسب مؤشر ملكية الأفراد الذين تزيد أعمارهم من 15 سنة سجلت أوروبا أكبر نسبة سنة 2011 بنسبة 69%، تليها ماليزيا بنسبة 66%، ثم الصين بنسبة 64% وشرق آسيا ب60%.
- وبقي في ارتفاع سنتي 2014، 2017 حيث تجاوزت كل من ماليزيا وأوروبا والصين 80%، كما ارتفعت نسبة شرق آسيا إلى 73% في سنة 2017.
- حسب مؤشر ملكية الأفراد الفقراء (أكبر من 15 سنة) احتلت أوروبا الصدارة بنسبة 68%، في حين لم تتعدى كل من الصين وماليزيا وشرق آسيا نسبة 48% في سنة 2011، أما في سنة 2017 سجلت ماليزيا أكبر نسبة ب80%، وباقي الدول لم تتجاوز عتبة 70%.
- حسب مؤشر ملكية الأفراد الأغنياء كانت ماليزيا في ارتفاع مستمر في السنوات الثلاثة (2011،2014،2017) حيث وصلت إلى 88%.
- أما مناطق الدول العربية فإن نسبة الشمول المالي لم تتجاوز 43% وهذا ما استدعى الحكومات العربية إلى ضرورة توسيع نطاق الشمول المالي.

الفرع الثاني: نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية

حسب تقرير 2017 بلغ عدد الأشخاص الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في مؤسسة مالية أو من خلال شركات تعمل على تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول نحو1.7 مليار بالغ، طبعا الذين لا يملكون حسابات يعيشون في العالم النامي، وحسب نفس التقرير فإن أسباب عدم امتلاك حساب يمكن حصرها فيما يلي:

- عدم امتلاك موال تستدعي فتح حساب (الفقر).
- التكلفة وبعد المسافة (عدم انتشار نقاط بيع الخدمات المالية بالشكل المطلوب).
- انعدام الثقة في النظام المالي.
- أسباب دينية.

والأرقام التي تبين ما سبق، تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نسبة الأشخاص الذين لا يملكون حسابات في المؤسسات الرسمية في بعض الدول

المنطقة	بعد المؤسسات المالية الرسمية	عدم الثقة في المؤسسات الرسمية	الخدمات باهضة الثمن في المؤسسات الرسمية
ماليزيا	%31	%28	%38
بنغلاديش	%14	%16	%14
الصين	%20	%08	%13
جنوب إفريقيا	%28	%27	%38

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على global findex database

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

حازت كل من ماليزيا وجنوب إفريقيا على الحصة الأكبر من الأشخاص الذين لا يملكون حسابات في المؤسسات الرسمية بسبب بعد هذه المؤسسات (31%،28%) على الترتيب، وعدم الثقة بنسبة(28%،27%)، أما بالنسبة لارتفاع ثمن الخدمات فقد بلغت هي الأخرى أكبر نسبة حيث قدرت بـ 38%، تليهما كل من الصين وبنغلاديش.

المطلب الثاني: تطور الشمول المالي في العالم العربي الإسلامي

بحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي 21 %،29% عام 2016، وامتلك نحو 30 % فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 34%.

الفرع الأول: تطور الشمول المالي حسب مؤشرات جانب الطلب لبعض الدول العربية

1- نسبة البالغين(أكبر من 15 سنة) الذين يملكون حسابات مصرفية في المؤسسات المالية الرسمية

الجدول 08: نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات رسمية في الدول العربية للسنوات (2011، 2014 ،2017).

الدول	2011	2014	2017
الإمارات	%59.7	%83.2	%87.4
السعودية	%46.4	%69.4	%71.7
الكويت	%86.8	%72.9	%79.8
لبنان	%37.0	%46.9	%44.8
تونس	%32.2	%27.3	%37
مصر	%9.7	%13.7	%32.1
المغرب	%39.1	/	%28.6
العراق	%10.6	%11.0	%20.3
الجزائر	33.3	50.5	42.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي

رغم تقدم الدول العربية في السنوات الثلاثة 2011، 2014 ،2017 من حيث مستويات الثقافة والشمول إلا أنه نجد تفاوت كبير بين الدول العربية ، حيث تقسم الدول العربية إلى ثلاثة أصناف :

- **دول ذات شمول مالي مرتفع:** تضم دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت) فقد بلغت سنة 2017 على التوالي(71.7%، 87.4%، 79.8%) .

- **دول ذات شمول مالي متوسط:** وتضم كل من (لبنان، تونس، مصر) حيث بلغت لبنان 44.8% بعدما كانت نسبتها في سنة 2011 تقدر ب 37%، تليها تونس و مصر بنسبة(37% ، 32%) على التوالي.

أما الجزائر فصنفت مع الدول ذات الشمول المالي المتوسط فقد كانت نسبتها خلال السنوات الثلاث كالتالي(33.3، 50.5 و42.5).

- **دول ذات شمول مالي منخفض:** وهي تشمل كل من العراق ومصر حيث لم تتجاوز 30% مما يعكس الإستبعاد المالي.

2- نسبة البالغين(أكبر من 15 سنة) الذين لا يملكون حسابات مصرفية في المؤسسات المالية الرسمية

بالرغم من التطور الذي شهدته الدول العربية في السنوات(2011 ،2014،2017)، إلا أنها تواجه عوائق وذلك لأسباب وهو ما سنوضحه في الجدول الآتي:

الجدول 09: نسبة الأفراد البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في البنوك والمؤسسات المالية الرسمية حسب الأسباب في بعض الدول العربية خلال سنة 2017.

الأسباب / الدول	المؤسسات المالية بعيدة جدا	الخدمات المالية باهظة الثمن	عدم الثقة في المؤسسة	الرصيد غير كاف
السعودية	%13	%9	%3	%21
الإمارات	%3	%4	%9	/
الكويت	%7	%6	%1	%14
العراق	%26	%42	%24	%70
تونس	%54	%46	%36	%52
المغرب	%3	%8	%5	%53
مصر	%7	%13	%4	%59
لبنان	%1	%11	%7	%30
الجزائر	%4	%5	%9	%21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي

من خلال موقع المؤشر المالي العالمي للبنك الدولي هناك عدة أسباب لعدم امتلاك الافراد حسابات في البنوك والمؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية والمتمثلة في بعد المؤسسات المالية، ارتفاع تكاليف

الخدمات المالية، عدم الثقة في المؤسسات، الرصيد غير كاف، حيث هناك اختلاف في بعض الدول العربية من حيث الأسباب.

فالعراق بلغت اكبر نسبة والتي قدرت ب70% بالنسبة للرصيد غير كاف، بينما سجلت الكويت أدنى نسبة والتي بلغت 14% ، أما بالنسبة للأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية في المؤسسات المالية الرسمية بسبب بعد المؤسسات فقد سجلت أدنى نسبة لبنان ب1%والإمارات 3%،و7% لكل من مصر والكويت، وبالنسبة لارتفاع التكاليف و عدم الثقة في المؤسسات فقد سجلت تونس اكبر نسبة (46%و36 %) على التوالي، بينما سجلت باقي الدول نسب منخفضة، بما فيها الجزائر التي انضمت مع الدول التي سجلت نسب منخفضة فكانت نسبها تتراوح بين 04% و21%.

الفرع الثاني: تطور الشمول المالي حسب مؤشرات جانب العرض لبعض الدول العربية

1- عدد الفروع للبنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ في البلدان العربية

يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفروع البنكية في البلدان العربية لكل 100 ألف بالغ لسنة 2020.

الجدول رقم 10: مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ لبعض الدول العربية لسنة 2020.

الدولة	السعودية	الإمارات	الكويت	لبنان	مصر	تونس	الجزائر
النسبة	%7.8	%8	%13.60	%20.32	%6.76	%22.3	%5.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن انتشار الفروع البنكية للدول المدروسة ضعيف نسبيا ،فتونس تملك 22 فرع لكل 100 ألف بالغ، تليها لبنان ب20 فرع، ثم الكويت ب13 فرع، بعدها (الإمارات ، السعودية، مصر) ب(8، 7، 6) فروع على التوالي وتأتي الجزائر في الأخير ب 5.3%. وهذا ما يعني أن البنوك لا زالت تعتمد على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات عبر الفروع البنكية المكلفة.

2- عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ في البلدان العربية

يعتبر الإقتراض من أهم مؤشرات الشمول المالي، فهو يقيس نسبة المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 11: نسبة المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ لبعض الدول العربية سنة 2020

الدولة	السعودية	الإمارات	الكويت	لبنان	مصر	تونس	الجزائر
النسبة	%130.2	%469.6	%215.03	%176.46	%123.66	%246.0	%46.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة المقترضين في الإمارات قد بلغت أعلى نسبة ب469.6% تليها تونس و الكويت بنسبة (246.0% ،215.03%) على الترتيب ،ثم لبنان و السعودية ومصر بنسبة(176.46%، 130.2%، 123.66%).أما حصة الجزائر فقد كانت متدنية بالنسبة للدول الأخرى فسجلت 46.6%فقط.

3- عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في البلدان العربية

يقيس مدى استخدام ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في البلدان العربية .

الجدول رقم 12: عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في البلدان العربية لسنة 2020

الدولة	السعودية	الإمارات	الكويت	لبنان	مصر	تونس	الجزائر
النسبة	%66.75	%52.49	%78.56	%36.64	%22.06	%33.85	%8.90

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل انتشار الصراف الآلي في البلدان العربية مرتفع خاصة في دول الخليج، حيث بلغت الكويت أكبر نسبة ب78.56% تليها السعودية و الإمارات بنسبة (66.75%، 52.49%)، ثم لبنان وتونس بنسبة (36.64%، 33.85%) على الترتيب ، ومصر بنسبة 22.06%، فالجزائر بأدنى نسبة ب8.90%.

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه الشمول المالي في قطاع الخدمات المالية الإسلامية

رغم التطور الذي شهده الشمول المالي في العالم و العالم العربي في السنوات الأخيرة إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تعيق هذا التطور في المستقبل وهذا ما سنتطرق له من خلال عرض هذه التحديات وكيفية مواجهتها.

1- التحديات التي تواجه الشمول المالي

هناك مجموعة من العراقيل التي تواجه الشمول المالي في قطاع الخدمات المالية الإسلامية نذكر منها:

- ضعف الثقافة المالية لدى المتعاملين وبالأخص لدى الشباب وعدم وجود معرفة كافية من معظم الأطراف بطبيعة المنتجات الإسلامية واليات تطبيقها.
- انخفاض مستوى البنية التحتية من طرق ووسائل الاتصال والأنترنيت.
- عدم توفر التشريعات والقوانين الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- نقص الخبرة الفنية، فعدم وجود مراكز متخصصة بعمل دراسات جدوى اقتصادية حقيقية للمشاريع الناشئة قلل من فرص وصول قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتمويل والذي يعد محورا أساسيا لتعزيز الشمول.
- محدودية مصادر الأموال المتاحة لشركات التمويل الإسلامي. (عبيد، 2019، الصفحات 40,41,48)
- ضعف الصيرفة الإلكترونية التي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي. (فلاق صليحة، 2021، صفحة 287)

2- <u>الحلول المقترحة لسبل تفعيل المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي</u>

بما أنه هناك عراقيل وتحديات واجهت المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي لا بد من وضع حلول ومقترحات لتلافي هذه العراقيل منها :

- تعزيز البنية التحتية للنظام المالي بشكل عام.
- مواكبة المنتجات المالية الإسلامية التطورات الحديثة ومواصلة ابتكار الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والقادرة على تعزيز مستويات الشمول المالي.
- تعزيز الدور الحكومي لتعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي كي يعلم السوق مميزات التمويل الإسلامي.
- فتح نوافذ تمويل إسلامي، وإنشاء صناديق تستهدف التمويل الأصغر وتمويل المشاريع الصغيرة.
- تطوير وتوسيع الصيرفة الإسلامية من خلال الأنظمة الإلكترونية.
- تنظيم برامج إعلامية وإعلانية هادفة ومرشدة تركز على شرح وتسويق المنتجات الإسلامية. (عبيد، 2019، الصفحات 43,44)
- تحديد نقاط القوة والضعف في المواضيع المتعلقة بالشمول المالي. (فلاق صليحة، 2021، صفحة 288)

<u>المطلب الثالث: العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والشمول المالي.</u>

حظيت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام كبير فيما يتعلق بموضوع سياسات تعزيز الشمول المالي، وهذا لما تحمله هذه الخدمات من أهمية من خلال توسيع فرص الوصول للتمويل لجميع شرائح المجتمع، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

<u>الفرع الأول: علاقة التمويل المالي الإسلامي بالشمول المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</u>

تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو 70 مليون من فقراء العالم الذين يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم و20 مليون من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع(1.25 دولار للفرد في اليوم).

كما تحوي هذه المنطقة على 95% من البالغين الذين يعتبرون أنفسهم ملتزمين دينيا، هذا المزيج أدى إلى زيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي، الذي يعتبر أداة للحد من الفقر من خلال زيادة عدد المتعاملين المسلمين في المنطقة مع البنوك، وبالتالي توسع مفهوم الشمول المالي في المنطقة. (هوجفين، 2021)

الجدول رقم 13: حجم الأصول وعدد البنوك ومعدل الشمول المالي في بعض الدول لعربية

الدولة	المالية الإسلامية		معدل الشمول المالي
	حجم الأصول (مليار دولار)	عدد البنوك	
الجزائر	6.7 (2021)	02	%43
تونس	18 (2018)	03	%37
المغرب	08.6 (2018)	05	%29
مصر	152 (2019)	04	%32
لبنان	/	05	%45

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مجموعة معطيات

الفرع الثاني: علاقة المالية الإسلامية بالشمول المالي في دول الخليج

تعتبر دول الخليج ركنا أساسيا في الصناعة المالية الإسلامية حيث تتجاوز قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة في دول الخليج العربي 1.1 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل 45% من قيمة الصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، والتي تجاوزت 2.4 تريليون دولار أمريكي خلال عام 2020. (العربية)

وهذا ما جعل من دول الخليج من الدول السباقة عربيا وعالميا في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز خدماتها المالية بالتطور واستخدامها لأحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات، فعلى سبيل المثال قامت الإمارات بتقديم كافة الخدمات للفئات التي يمكنها التعامل مع المصارف، كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية لفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرا لسهولة الدخول وقلة التكاليف. (العربية)

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 14: حجم الأصول وعدد البنوك ومعدل الشمول المالي في بعض دول الخليج

الدولة	المالية الإسلامية		معدل الشمول المالي
	حجم الأصول (مليار دولار)	عدد البنوك	
الإمارات	194	24	%88
قطر	123	6	%66
الكويت	125	7	%80
البحرين	87	33	%83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (رياض، 2021)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الدول المدروسة تحظى بعدد كبير من البنوك الإسلامية على غرار دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا ما انعكس بمعدلات مرتفعة في الشمول المالي، حيث سجلت أدنى نسبة 66%.

خلاصة الفصل:

من خلال الإحصائيات المدروسة في هذا الفصل لاحظنا أن المحور الأساسي و الأبرز في صناعة التمويل الإسلامي هي دول مجلس التعاون الخليجي التي احتلت مراتب ومعدلات شمول مرتفعة عكس الدول العربية التي تحتوي على بنوك مالية إسلامية تعد على الأصابع، والتي ينجم عنها تدني من مستويات الشمول المالي في هذه الدول.

الفصل الثالث:

واقع المالية الإسلامية ومدى تحقيقها للشمول المالي في البنوك الجزائرية(CNEP،BADR)

تمهيد

بعد التطرق إلى القسم النظري الذي تناول الإطار المفاهيمي للمالية الإسلامية والشمول المالي وتطورهما في العالم، نجد من الضروري أن نقوم بدراسة ميدانية لتحديد واقع الصيرفة الإسلامية في أحد البنوك الجزائرية، ومدى تعزيزها لمعدلات الشمول المالي.

على هذا الأساس أخذنا كنموذج دراسة حالة لبنكين بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، والبنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع المالية الإسلامية في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع المالية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة ميلة).

المبحث الثالث: واقع المالية الإسلامية بالبنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP (وكالة ميلة).

المبحث الأول: واقع المالية الإسلامية في الجزائر.

في ظل التطورات و الأزمات العالمية وكثرة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، أقر بنك الجزائر قواعد خاصة لعمليات الصيرفة الإسلامية منصوص عليها في نظام بنك الجزائر تحت رقم 20-02 المؤرخ في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الأول: نبذة عن إنشاء الجزائر للمصارف الإسلامية

اهتمت الجزائر بالخدمات المالية الإسلامية منذ بداية تسعينات القرن الماضي، عندما سمحت السلطات النقدية لبنك البركة بالعمل في السوق المصرفية الجزائرية من أجل إصلاح منظومتها المصرفية المالية وإعطائها الدور الأساسي في التنمية المستدامة، وفي هذا أصدرت الجزائر قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 1990/04/14 والذي يعتبر أهم تحول في النظام المصرفي الجزائري. (رزيق، 2020/2019، صفحة 56)

بعد صدور قانون النقد والقرض اعتمدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر على خدمات بنك البركة الجزائري الذي تم إنشاؤه في 1991/05/20، وهو أول مصرف إسلامي مختلط (خاص و عام) بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) وبدأ مزاولة نشاطه فعليا في سبتمبر 1991 برأس مال قدره 500.000.000دج. (بلكحل، 2021، صفحة 601)، وهو الذي فتح المجال للقطاع الخاص و الأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، فبعد سنوات طويلة أنشئ بنك جديد ألا وهو بنك السلام (رزيق، 2020/2019، صفحة 56)، الذي أنشئ من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدا مزاولة نشاطه في أكتوبر 2008 ليقدم خدماته وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها. (بلكحل، 2021، صفحة 602)

وفيما يلي النتائج المعلن عنها من قبل بنك البركة وبنك السلام لسنتي 2019/2018:

الجدول رقم 15: النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك السلام لسنة 2019 (مليون دينار جزائري)

البنود	2018	2019	الفارق بالقيمة	الفارق بالنسبة
مجموع الأصول	110.109	131.019	20.910	%19+
تمويلات العملاء	75.340	95.583	20.243	%27+
ودائع العملاء	85.432	103.792	18.360	%21.50+
حقوق المساهمين	17.305	19.012	1.707	%10+
المداخيل الصافية	7.016	9.227	2.211	%32+
المصاريف	3.680	3.883	203	%6+
النتيجة الصافية	2.418	4.007	1.589	%66+

المصدر: الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول

نلاحظ من الجدول أعلاه أن بنك السلام قد حقق ارتفاعا محسوسا في نشاطه، حيث ارتفع مجموع أصوله سنة 2019 بنسبة 19% عن سنة 2018، أما تمويلات العملاء فقد ارتفعت بنسبة 27% عن سنة 2018، وبلغت ودائع العملاء 103.792 مليون دج بعد ما كانت 85.432 سنة 2018، ومن جهة ارتفع أيضا حقوق المساهمين بنسبة 10% لتستقر في حدود 19.012 مليون دج، في حين المداخيل الصافية حققت ارتفاعا بنسبة 32%، أما المصاريف قدرت ب3.883 مليون دج مقابل 3.680 مليون دج في السنة المالية 2018، أي ارتفعت بنسبة 6%، في حين قدرت النتيجة الصافية لسنة 2019 ب4.007 مليون دج بعد ما كانت 2.418 مليون دج في سنة 2018 أي ارتفعت بنسبة 66%.

الجدول رقم 16: النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك البركة لسنة 2019 (مليون دينار جزائري)

البنود	2018	2019	الفارق بالقيمة	الفارق بالنسبة
مجموع الميزانية	270.996	261.568	9.428	%4+
حقوق الملكية	27.429	30.704	3.275	%12−
الودائع	223.995	213.500	10.495	%4.69−
التمويلات	156.460	154.600	1.860	%1−
خارج الميزانية	61.123	55.163	5.960	%11−
الإيراد المصرفي	11.849	13.290	1.441	%11+
الناتج الصافي	5.166	6.333	1.167	%22.59+

المصدر: الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول

من الجدول أعلاه يلاحظ أن مجموع الميزانية قد انخفض إلى 261.568 مليون دج سنة 2019 بعد ما كان 270.996 مليون دج سنة 2018، أما حقوق الملكية فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 12% عن سنة 2018، في حين سجلت الودائع انخفاضا بنسبة 4.69% مقارنة بسنة 2018، كذلك بالنسبة للتمويلات الممنوحة للزبائن فقد عرفت انخفاضا طفيفا وذلك بنسبة 1%، أما البند الخاص بخارج الميزانية فقدر ب55.163 مليون دج مقابل 61.123 مليون دج سنة 2018، أما الإيراد المصرفي فقد عرف انخفاضا بنسبة 11%، في حين قدرت نتيجة السنة المالية ب6.333 مليون دج بعد ما كانت 5.166 مليون دج في سنة 2018.

لم تقم الجزائر بفتح بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات لفتح بنوك إسلامية جديدة إلا أن البنك الجزائر لم يقدم على فتح بنوك إسلامية أخرى، بل قام بإنشاء نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية في البنوك التقليدية فمن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائري AGB التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة والذي باشر نشاطه في الجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية إسلامية كما سمحت للحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك إسلامية بدءا من نوفمبر 2017

وهي بنك القرض الشعبي الوطني CPA، بنك الصندوق للتوفير والاحتياط CNEP، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR. (عبدلي حبيبة، 2020، الصفحات 73,74)

المطلب الثاني: أسباب ودوافع إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية

من الأسباب و الدوافع التي أدت إلى إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية ما يلي:

- تغير رأي الخبراء وصناع القرار في ظرف قصير نحو مشروع الصيرفة الإسلامية بسبب وجود كتلة مالية كبيرة خارج المعاملات الرسمية بفضل الإحجام عن التعاملات البنكية وغير البنكية ذات الفوائد الربوية من طرف الكثير من فئات المجتمع الجزائري.
- طمأنينة الزبائن المتعاملين مع البنوك التقليدية، والغير مقتنعين بالمعاملات الربوية ، و بالتالي تحويل حساباتهم و تعاملاتهم إلى الشبابيك الإسلامية هذا من جهة ومن جهة أخرى جذب زبائن جدد والمترددين الذين لا يتعاملون مع البنوك التقليدية بسبب الربا.
- وجود العديد من الجزائريين الذين لم يتعاملوا مع البنوك الإسلامية في الجزائر وذلك لعدم اقتناعهم بشرعية هذه المعاملات، والخوف من التعامل مع البنوك الخاصة الشيء الذي دفعهم إلى التوجه إلى البنوك العمومية من أجل الثقة في بنوك الدولة.
- السعي وراء استقطاب رؤوس أموال إسلامية لتنويع فرص تمويل الاقتصاد الجزائري، من خلال استقطاب حصة معتبرة من الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف أو المكتنزة من أجل تمويل توظيفات منتجة، ودعم الجهود الجارية لمواجهة صعوبات التمويل بطرق كلاسيكية.

- جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- جهل معظم العاملين بفروع المعاملات الإسلامية بأحكام مبادئ الشريعة الإسلامية واعتقادهم أنها لا تختلف عن الفروع التقليدية، حيث نجد أن معظم البنوك التقليدية تلجأ لفتح شبابيك إسلامية بسبب ضغط الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية وليس عن قناعتها بالصيرفة الإسلامية.
- وفي الأخير يمكن القول بأن الحكومة الجزائرية لجأت إلى الصيرفة الإسلامية لجلب الأموال الخاملة خارج القطاع الرسمي، وليس عن قناعة تامة بهذا النوع من الصيرفة كما أن الدافع الرئيسي من إنشاء البنوك الإسلامية هو التخلص من الربا، وجلب مختلف فئات المجتمع (الشمول المالي) وإقامة نظام اقتصادي إسلامي. (د.دحاك، 2022، صفحة 207)

يحصي بنك الجزائر تسعة عشر بنكا معتمدا في الجزائر إلى غاية يناير 2021 ، وجاء في قوائم بنك الجزائر أسماء البنوك الناشطة في الساحة المالية الجزائرية، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 17: قائمة البنوك المعتمدة في الجزائر حتى جانفي 2021 وبعض البيانات المتعلقة بها

اسم البنك	البلد الأصلي وطبيعة الملكية	عدد الوكالات بين 2021/2019	حصة السوق2018	عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية المفتوحة
بنك الجزائر الخارجي BEA	بنك عمومي	216	البنوك العمومية تمثل 87% من حصة السوق المصرفي	/
البنك الوطني الجزائريBNA	بنك عمومي	218		فتح أكثر من 50 شباك
القرض الشعبي الجزائريCPA	بنك عمومي	150		فتح اكثر من 100 شباك قبل نهاية الفصل الأول من 2021
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	بنك عمومي	327		فتح 58 شباك قبل نهاية 2021
بنك التنمية المحليةBDL	بنك عمومي	160		/
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياطCNEP- banque	بنك عمومي	218		فتح 40 شباك في 2021
سوسييتي جنرال société générale algérie	فرنسي	91	البنوك الأجنبية تمثل 13% من حصة السوق في القطاع المصرفي الجزائري	/
بي أن بي الجزائر BNP Paripas AL-djazair	فرنسي	71		محاولة إطلاق منتجات إسلامية منذ 2014
ناتكسيس – الجزائر Natixis Algérie	فرنسي	91		/
فرانسا بنك الجزائر Fransabank Al-djazair	فرنسي	15		/
سيتي بنك/ فرع بنك Citibank	أمريكي	01		/
بنك المؤسسة العربية المصرفية – الجزائرABC	بحريني جزائري	24		/
تروست بنك- الجزائر TRUSTBANK ALGERIE	كويتي جزائري	35		فتح شبابيك إسلامية
هاوسينغ بنك الجزائر	أردني جزائري	07	الحصة السوقية الإجمالية للبنوك الإسلامية تمثل 3% من إجمالي السوق المصرفي الجزائري	فتح شباك منذ 2015
بنك الخليج- الجزائر AGB	كويتي جزائري	61		منتجات إسلامية منذ 2017
البنك العربي الجزائر/ فرع بنك Arab bank PLC Algérie	أردني جزائري	08		/
أش أس بي سي –الجزائر/ فرع بنك HSBC Algérie	بريطاني	02		/
بنك البركة الجزائري AL BARAKA	بحريني جزائري	32		بنك إسلامي
بنك السلام الجزائري AL SALAM	الإمارات	18		بنك إسلامي
19 بنك عمومي وأجنبي	6 بنوك عمومية 13 بنك أجنبي	1583		فتح 320 شباك قبل نهاية 2021

المصدر: إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية

يتبين من الجدول أعلاه، بأن حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية محدودة وهامشية في مقابل سيطرة البنوك التقليدية بحصة قدرها 87% .

المطلب الثالث: تقييم المناخ التشريعي لعمل الصيرفة الإسلامية

يقصد بالمناخ التشريعي أن تكون أعمال المصارف الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يضم القانون الخاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشاءها والرقابة عليها، حتى يسمح لهاته البنوك الإسلامية بالتوسع والنظر إلى الفرص المتاحة في الاقتصاد الجزائري. (عبدلي حبيبة، 2020، صفحة 75)

ومن بين القوانين التي تنظم العمليات البنكية في الجزائر ما يلي:

الفرع الأول: الأمر 03-11:

والذي يتضمن القواعد التي تنظم السوق المصرفية في الجزائر، والذي يبين هيكل بنك الجزائر مبرزا كافة الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعمليات البنكية ، ومختلف صلاحياته المتعلقة بإصدار النقد وسياسة الصرف. (بلكحل، 2021، صفحة 600)

الفرع الثاني: النظام 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية:

صدر نظام 18-02 بتاريخ 2018/11/04 وهو أول نظام متعلق بالمالية التشاركية في الجزائر حددت من خلاله القواعد المطبقة على المنتجات المسماة بالتشاركية التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد كما عرف شباك المالية التشاركية على أنه دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية مع إلزامهم بالإستقلال المالي عن الدوائر والفروع الأخرى للمصرف و المؤسسة المالية، لكن لم يجد هذا النظام طريقا للتطبيق نظرا للظروف التي مرت بها البلاد سنة 2019 مما سرع من ظهور نظام رقم 20-02. (بلكحل، 2021، الصفحات 600-601)

الفرع الثالث: النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية:

صدر هذا النظام في 2020/03/15 والذي حدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، والذي ألغى بدوره أحكام النظام 18-02. (بلكحل، 2021، صفحة 601)

ومن أهم ما جاء في هذا النظام ما يلي:

1- حدد مجموعة من المبادئ التي تحكم نشاط الصيرفة الإسلامية وهي: .

- عدم التعامل بالفوائد.

- مطابقة العمليات المعروضة على الزبائن لأحكام الشريعة الإسلامية.
- خضوع منتجات الصيرفة الإسلامية إلى الترخيص المسبق.
- استقلالية محاسبية ومالية وإدارية لشباك الصيرفة الإسلامية.

2- حدد منتجات العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي:

- المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار. (بلقاسمي، 2020، صفحة 92)

- يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية، والتي تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة.

- اشترط أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية ذو استقلالية مالية، كما اشترط الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية و المحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى. (بلكحل، 2021، صفحة 601)

ومن أجل الإلمام بالموضوع اكثر وتأكيد وتعزيز المعلومات المقدمة سابقا، توجهنا لبنكين مختلفين في تقديم الخدمات المالية الإسلامية، لمعرفة مدى تحقيق المالية الإسلامية للشمول المالي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والبنك الوطني للإحتياط و التوفير CNEP لولاية ميلة.

المبحث الثاني: واقع المالية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة البنكية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة أمام البنوك الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك فإن البنك قد بذل مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق وهذا للحفاظ على مكانته في السوق كبنك رائد في مجال العمل البنكي، سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله.

ومن أجل الحصول على أكبر حصة في السوق البنكية، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إستراتيجية شاملة لمواجهة التطورات التي يشهدها المحيط البنكي واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء ومن بين هذه الاستراتيجيات إنشاء الشبابيك الإسلامية.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة ميلة)

في هذا المطلب سنحاول التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة، وكذا وكالاته، وفي الأخير سنتطرق إلى مهامه.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR (وكالة ميلة)

يعتبر مجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مركز استغلال أنشئ سنة 2003 مقره بلدية ميلة حي 500 مسكن، ويضم ويشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة2003، وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى.

ويكمن الدور الرئيسي للمجمع فيما يلي:

- يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك بدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للإستغلال.
- يقدم الدعم التقني واللوجستيكي للوكالات التي يشرف عليها.
- يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات.
- الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له.

كما أن المجمع الجهوي للإستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة أصبح يشرف على 9 وكالات موزعة عبر دوائر الولاية كما يلي:

الجدول رقم 18: وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

الرقم	الوكالات	الرمز
01	ميلة	834
02	فرجيوة	673
03	شلغوم العيد	833
04	الرواشد	835
05	القرارم قوقة	837
06	وادي العثمانية	840
07	التلاغمة	841
08	وادي النجاء	842
09	تاجنانت	843

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من البنك

يعتبر هذا المجمع الجهوي للاستغلال كوسيط بين الإدارة العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر العاصمة وبين الوكالات التسعة المتواجدة في دوائر ولاية ميلة، باعتبار هذه الأخيرة(الوكالات) مركزا للربح حيث يشكل المجمع الجهوي للاستغلال مع وكالاته التسعة وحدة استغلال .

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR (وكالة ميلة)

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) بالمهام التالية:

- النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والإعتمادات المالية ومنح القروض.
- فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص العادية والمعنوية ، وأهم هذه الحسابات (الحسابات الجارية، حسابات التوفير دون توفير، وحسابات الشيك وغيرها).
- النهوض بالقطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والقيام بمختلف العمليات المصرفية والإعتمادات المالية ومنح القروض.
- تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطارها القانوني.
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن.
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية.
- قبول الودائع من الشركات والأشخاص (الآجلة والفورية).
- يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك.

- اقراض الجماعات المحلية.
- يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة وكذلك قروض الخزينة العمومية والتسبيقات على السندات العمومية.
- تمويل العمليات الخارجية.
- يقوم بقبول العمليات كالاستيراد والتصدير.

الفرع الثالث: الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR(وكالة ميلة)

انطلق بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإنشاء شبابيك إسلامية عبر العديد من الوكالات منها وكالة ميلة الذي باشرت في تقديم خدماتها الإسلامية يوم 2020/09/29 ، بعد دراسة الملف من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للنافذة الإسلامية، وذلك لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات والتمويلات التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR (وكالة ميلة)

يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة من خلال شباكه للصيرفة الإسلامية مجموعتين من الخدمات المصرفية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: الحسابات البنكية الإسلامية

يوجد نوعين من الحسابات البنكية الإسلامية المعتمدة على مستوى شباك الصيرفة الإسلامية بالوكالة وهي كالتالي:

1- الحسابات الإسلامية الجارية للمؤسسات وحسابات الشيكات للأفراد.
2- حسابات الإدخار: يوفر البنك أربع أنواع من دفاتر التوفير هي:
- دفتر إدخار إسلامي استثماري منتج للأرباح.
- دفتر توفير إسلامي بدون عائد.
- دفتر إدخار إسلامي استثماري فلاح منتج للأرباح.
- دفتر توفير إسلامي أشبال.

الفرع الثاني: صيغة المرابحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR(وكالة ميلة)

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة – على صيغة واحدة من صيغ التمويل وهي صيغة المرابحة، تعرف هذه الأخيرة(المرابحة) على أنها بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراها بها البائع الأول (البنك) مع زيادة ربح معلوم.

كما تشمل هذه الصيغة ثمانية أنواع تتمثل في:

1-**مرابحة الصفقات العمومية:** ويقصد بها التمويل لشراء المواد أو اللوازم أو غيرها من المواد الملموسة، حيث تصل مدة التمويل فيها إلى 12 شهرا.(للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم01).

2-**المرابحة للإنتاج الفلاحي:** وهو عقد بيع أصول ملموسة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناءا على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام المرابحة.

تصل مدة التمويل فيها إلى 06 سنوات ويكون التسديد من 04 سنوات إلى 06 سنوات. (للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم02).

3-**المرابحة للمواد الأولية:** هي صيغة تمويلية موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تتضمن عقد لبيع المواد الأولية لحساب الزبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضافا إلية هامش ربح معروف ومتفق عليه بين أطراف عقد المرابحة.

تكون مدة التمويل فيه 12 شهرا كأقصى حد، وتكون مدة الإستحقاق في آخر المدة.(للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم 03).

4-**المرابحة لوسائل النقل:** يخص هذا المنتوج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح متفق عليه، تكون مدة التمويل فيه تصل إلى 06 سنوات كأقصى حد، ويتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الإتفاق عليه في عقد المرابحة .(للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم 04).

5-**المرابحة للأشغال:** هو عقد بيع الأصول لحساب العميل وبناءا على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء مع هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام المرابحة، تصل مدة التمويل فيها إلى 06 سنوات مع فترة تسديد بين 04 إلى 06 سنوات، وتكون مدة الإستحقاق إما ثلاثي، سداسي أو سنوي.(للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم 05).

6-**المرابحة غلتي:** هي عقد بيع المدخلات الزراعية إلى العميل بناءا على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام العقد، تصل مدة التمويل فيها إلى 24 شهرا كأقصى حد.(للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم 06).

7-**المرابحة للصادرات:** هي عقد بيع للأصول لحساب العميل بناءا على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء مضافا إليه هامش ربح متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة، تكون مدة التمويل فيها 12 شهرا كأقصى حد، وتكون مدة الإستحقاق في آخر المدة.(للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم 07).

8-**المرابحة للمعدات المهنية:** هي عقد بيع للمعدات المستعملة للسلامة المهنية (كالخوذة والنظارات الواقية أو غيرها من المعدات الأخرى المصممة لحماية الجسد) لحساب الزبون وبطلب منه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء مضافا إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل أطراف عقد المرابحة.

المطلب الثالث: واقع المالية الإسلامية ومدى تحقيقها للشمول المالي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR(وكالة ميلة)

بعد إجراء مقابلة مع ممثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة توصلنا إلى معلومات وإحصائيات تتمثل في الموارد الإسلامية التي تم جمعها من 2021/01/01 إلى غاية 2021/12/31، وكذا عمل مقارنة مع الحسابات التقليدية من نفس السنة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الموارد الإسلامية والتقليدية التي تم جمعها سنة 2021

1- الموارد الإسلامية:

الجدول رقم 19: الموارد الإسلامية بشباك الصيرفة الإسلامية لسنة 2021

وكالة ميلة 834	شباك الصيرفة الإسلامية		
التصنيف	**نوع الحساب**	**عدد الحسابات**	**المبلغ**
205	حسابات الشيكات الإسلامية	12	436295.10
305	الحسابات الجارية الإسلامية	31	4455020.67
240	حساب الإدخار الإسلامي الاستثماري	67	61933373.38
252	حساب الإدخار الإسلامي	37	17468376.81
253	حساب الإدخار الاستثماري فلاح	15	42180714.06
257	حساب الإدخار الإسلامي أشبال	24	381518.33
المجموع		**186**	**126855298.35**
		الرتبة وطنيا	**11**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مصادر من البنك

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن وكالة ميلة قد فتحت 186 حساب إسلامي بمبلغ 126855298.35 دج، موزعة على جميع أنواع الحسابات، حيث بلغ عدد الحسابات الجارية الإسلامية للمؤسسات والأفراد 43 حساب بمبلغ 4891315.77 دج، وفيما يخص حساب دفاتر الإدخار فقد تم فتح 143 حساب موزعة على أنواعها الأربعة بمبلغ 121963982.58 دج.

فيما يخص منح القروض الإسلامية (المرابحة) هناك ملف واحد قيد الدراسة على مستوى المديرية المركزية المتخصصة في التمويل الإسلامي.

2- الموارد التقليدية:

يبين الجدول الموالي عدد الحسابات المفتوحة في جميع وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية التابعة لولاية ميلة .

الجدول رقم 20: عدد الحسابات المفتوحة في وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة

الوكالات	عدد الحسابات المفتوحة
673	361
833	384
834	299
835	104
837	301
840	451
841	1261
842	392
843	436
المجموع	**3989**
المبلغ	**19.000.000.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من البنك

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم فتح 3989 حساب خلال سنة 2021 بمبلغ 19.000.000.000دج، كما بلغ عدد الحسابات المفتوحة في وكالة ميلة 299 حساب.

الفرع الثاني: مدى تحقيق المالية الإسلامية للشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR(وكالة ميلة)

مما سبق سنحاول استنتاج مدى فاعلية المالية الإسلامية في جذب العملاء ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة ميلة) من خلال العمليات التالية:

1- إجمالي الحسابات المفتوحة التقليدية والإسلامية على مستوى وكالات ولاية ميلة لسنة 2021:

186+3989= 4175

- نسبة مساهمة المالية الإسلامية في جذب العملاء

186/4175*100= 4.50%

- نسبة مساهمة المالية التقليدية في جذب العملاء

3989/4175*100 =95.5%

ساهمت المالية الإسلامية ب 4.5 % في تعزيز الشمول المالي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالتقليدية التي ساهمت ب 95.5% .

2- إجمالي الحسابات التقليدية والإسلامية لدى وكالة ميلة سنة 2021:

186+299= 485

- نسبة مساهمة المالية الإسلامية في جذب العملاء لدى وكالة ميلة

186/485*100= 38.3%

- نسبة مساهمة المالية التقليدية في جذب العملاء لدى وكالة ميلة

299/485*100= 61.6%

ساهمت المالية الإسلامية بنسبة 38.3% في تعزيز الشمول المالي على مستوى وكالة ميلة، وتبقى هذه النسبة قليلة مقارنة بالحسابات المفتوحة على مستوى الشبابيك التقليدية والتي قدرت ب61.6%.

الفرع الثالث: صيغة المرابحة نموذجا

تقدم زبون في 2022/03/31 إلى شباك الصيرفة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة ميلة للاستفسار عن صيغة المرابحة للمواد الأولية ، وطريقة العمل بها وهل هي مطابقة للشريعة الإسلامية، بعد الاستفسار والإقتناع وتطلعه على شهادات الموافقة الشرعية المعروضة في الوكالة تحت طلب الزبون قمنا بالمحاكات وعن طريقها وافق الزبون وقرر البدء في الإجراءات .

قام بإحضار الملف المطلوب و بعد دراسة الملف من حيث الفواتير الشكلية والدراسة التكنواقتصادية من قبل مدير البنك، وبعد قيام هذا الأخير (المدير) بوضع تقرير حول سمعة العميل في البنك باعتباره عميل قديم في البنك، قام بتحويل ملف الزبون إلى اللجنة المختصة في المالية الإسلامية في الجزائر العاصمة فهي التي لها الحق في إعطاء الموافقة أو الرفض.

- العميل: X.
- تاريخ الميلاد: 1990/12/10.
- النشاط: صناعة غذائية(الشيبس).
- نوع القرض: مرابحة للمواد الأولية.
- مبلغ القرض: 400000 دينار جزائري.
- مدة القرض: سنة.
- هامش الربح: 6%.

الضمان المقترح من طرف العميل: الرهن العقاري لوحدة الإنتاج بالإضافة إلى دفع هامش الأمان في حسابه البنكي 10% .

ولا يزال هذا الملف قيد الدراسة.

- في حالة تأخر العميل عن تسديد القرض يفرض عليه البنك علاوة التأخير 2% تقتطع من حسابه البنكي، ويتم تحويلها إلى أعمال خيرية كصناديق الزكاة وما شابه ذلك.
- وأما إذا تعذر العميل عن تسديد القرض بعد الإنذار الأول فالثاني فالثالث من قبل البنك يرفع عليه البنك دعوة قضائية التي تعطي للبنك الحق في اتخاذ إجراءات الرهن.

المبحث الثالث: واقع المالية الإسلامية في البنك الوطني للتوفير والإحتياط CNEP (وكالة ميلة)

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في 1964/08/10 على أساس شبكة لصندوق تضامني بين الولايات والبلديات الجزائرية، حيث تمثلت مهامه في حشد مبالغ التوفير وتقديم القروض العقارية للعملاء وتمويل أصحاب المشاريع العمومية وحتى الأفراد.

في 1997/04/06 حصل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط على الترخيص ليصبح بنك، إذ أصبح بإمكانه أن يقوم بكافة الأعمال البنكية ماعدا الأعمال المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث تبلغ عدد فروعه 206 فرع و15 مديرية فرعية موزعة على كامل التراب الجزائري.

ومن بين وكالاته نجد وكالة ميلة والتي سنقوم بدراستها في هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP (وكالة ميلة)

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP(وكالة ميلة)

أنشئ البنك الوطني للإحتياط والتوفير في ولاية ميلة عام 1986 مقابل السوق المركزي، وبعد مدة من افتتاحه انتقل إلى بلدية القرارم قوقة بعد نشوب حريق في وكالة ميلة.

تم استحداث الوكالة في 2008/04/21 بميلة و أصبحت تشرف على خمس وكالات موزعة عبر دوائر الولاية كما يلي:

الجدول رقم21: وكالات البنك الوطني للإحتياط والتوفير بميلة

الرقم	الوكالات	الرمز
01	ميلة	267
02	فرجيوة	268
03	شلغوم العيد	269
04	القرارم قوقة	272
05	تاجنانت	273

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من البنك

الفرع الثاني: الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP (وكالة ميلة)

قام البنك الوطني للإحتياط والتوفير بإنشاء شبابيك إسلامية في معظم وكالاته منها وكالة ميلة، التي فتحت شباك للصيرفة الإسلامية في 2021/01/01، والتي قامت بتوفير خدمات إسلامية المتمثلة في الإجارة التمليكية وفتح الحساب الجاري.

المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP (وكالة ميلة)

قام البنك الوطني للإحتياط والتوفير (وكالة ميلة) بطرح نوعين من الخدمات الإسلامية وهي الإجارة المنتهية بالتمليك والحساب الجاري.

الفرع الأول: الحساب الجاري (compte courant)

وهو حساب إيداع تحت الطلب مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية موجه للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لديهم نشاط تجاري وصناعي لمقتضيات هذا النشاط.

من مميزاته أنه حساب إيداع تحت الطلب دون فوائد كما يسمح لصاحبه بتوطين عملياته المالية المتعلقة بنشاطه. (للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم 08).

ورغم ذلك لا يوجد إقبال كبير بسبب عدم وجود إدخار، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين قاموا بفتح حساب جاري 10 أشخاص وحسابين (02) تجاريين على مستوى وكالة ميلة، ومن بين الأسباب أيضا التي عرقلت سيرورة العمل في شباك الصيرفة الإسلامية خروج العاملة في عطلة أمومة.

الفرع الثاني: الإجارة التمليكية (bail de propriété)

الإجارة التمليكية هي تمويل مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية من أجل اقتناء مسكن، كما تعتبر صيغة يقوم بموجبها البنك باقتناء مسكن يختاره العميل ويؤجره له مقابل دفع أقساط الإجارة بهامش ربح يقدر ب6% وتكون هذه الإجارة مرفقة بوعد التنازل لفائدة المستأجر.

من بين الشروط الواجب توفرها في العميل للإستفادة من هذا التمويل أن يكون:

- حامل للجنسية الجزائرية (مقيم أو غير مقيم)
- السن يتراوح ما بين 21 على 73 سنة
- دخل شهري صافي دائم اكبر أو يساوي 1.5 مرة من الدخل الوطني الأدنى المضمون SNMG (للمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم 09)

تم إيداع ثلاث(03)ملفات للحصول على قرض من أجل اقتناء مسكن خلال الأربع اشهر الأولى من سنة 2021 و تم إيداع اثنى عشرة (12) ملف سنة 2022 على مستوى وكالة ميلة.

قام البنك المركزي بتحديد نسب على أساسها يحدد القسط الواجب دفعه كل شهر لتسديد قيمة القرض وذلك حسب نوع نشاط العميل ودخله، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم22: نسب القدرة على دفع الإيجار

صافي الدخل الشهري الإجمالي (دج)	القدرة على دفع الإيجار		
	موظفو القطاع العام والمتقاعدون والمهن الحرة	موظفو القطاع الخاص	التجار والحرفيون والأشخاص الذين يملكون أسهما في شركات
من 1.5 SNMGإلى 3 مرات من SNMG	%40	%35	%30
أكبر 3 مرات من SNMG إلى 5 مرات من SNMG	%45	%40	%35
أكبر من 5 مرات من SNMG إلى 8 مرات من SNMG	%50	%45	%40
أكبر من 8مرات من SNMG	%55	%50	%45

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من البنك

المطلب الثالث: صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك نموذجا

الفرع الأول: مراحل الحصول على قرض الإجارة التمليكية

من أجل الحصول على قرض الإجارة المنتهية بالتمليك لابد من اتباع المراحل التالية:

- يتقدم العميل إلى شباك الصيرفة الإسلامية للإستفسار عن التمويل للإجارة التمليكية والقيام بالمحاكات.
- يتم إعطاء العميل الملف المناسب مع القرض المحدد له.
- يحضر العميل الملف ويقوم بفتح حساب على مستوى الوكالة ليضع فيه الحقوق المترتبة عن الملف المقدرة ب10000 دج.
- تحويل الملف إلى مصلحة القروض لدراسته وإعطاء القرار بالموافقة أو الرفض.
- بعد الموافقة يقوم العميل بتحويل هامش الجدية إلى حسابه بالبنك والمقدرة نسبته ب 10% من مبلغ السكن.
- يقوم العميل بإصدار أمر بالشراء مع وعد بالإستئجار للبنك.
- يقوم البنك بتكليف خبير لدراسة ميدانية للمنزل للتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف العميل(الثمن المستحق، قابليته للسكن، عدم وجود رهن على المنزل...).
- يحضر الموثق العقود(عقد بيع وشراء بين البنك والبائع، وعقد استئجار مع وعد بنقل الملكية بين البنك والمشتري).

- **حالات خاصة:**

- في حالة عدم تسديد العميل لأقساط القرض تبقى ملكية المنزل للبنك .
- في حالة وفاة العميل قبل استكمال تسديد القرض تنتقل ملكية المنزل للورثة ويأخذ البنك أقساط القرض من شركة التأمين.
- في حالة حدوث ضرر على المنزل كالزلزال، وملكية المنزل لا تزال للبنك يتكفل هذا الأخير (البنك) بتعويض ذلك الضرر.

الفرع الثاني: نموذج عن صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك

تقدم زبون إلى البنك الوطني للتوفير والإحتياط بوكالة ميلة بتاريخ 2022/05/15، للاستفسار والاطلاع على صيغة الإجارة التمليكية، والقيام بالمحاكات، وبعد اقتناع الزبون قرر البدء في الإجراءات مع إدخال زوجته في القرض.

- تاريخ ميلاد الزوج: 1993/02/15.
- دخل الزوج : 50000 دج.
- القدرة على دفع الإيجار: 20000 دج.
- تاريخ ميلاد الزوجة:1995/03/25.
- دخل الزوجة: 41000 دج.
- القدرة على دفع الإيجار: 16400 دج.
- ثمن بيع المنزل: 5000000 دج.
- مبلغ القرض : 4500000 دج ، لمدة 40 سنة، بهامش ربح 6%.
- هامش الجدية: 500000 دج.
- القسط المقتطع كل شهر من دخل كلا الزوجين هو: 36400 دج.
- بالإضافة إلى عمولة التأمين 3060 دج.

خلاصة الفصل:

استعرضنا في هذا الفصل مجموعة من المعطيات المتعلقة بواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث أظهرت الدراسة أن هناك بعض البنوك التي تتعامل ببعض المنتجات المالية الإسلامية تحت ما يسمى بنوافذ الصيرفة الإسلامية ومع سنة 2020 بدأت تتعمم على معظم البنوك العمومية ومن بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني للإحتياط والتوفير بولاية ميلة على أمل أن تتعمم في باقي الوكالات التابعة لهما، نظرا للمطالب التي تتزايد بضرورة توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر للإستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الإقراض وتمويل المشاريع.

خاتمة

خاتمة

لقد ازداد الاهتمام بالمالية الإسلامية عبر العالم، خاصة في العقد الأخير بعد الأزمة العالمية 2008 نظرا لأهميتها في تعزيز الشمول المالي الذي يتحقق من خلال تطوير الخدمات المالية وتوفيرها لكافة شرائح المجتمع خاصة ذوي الدخل المنخفض وذلك لدعم الاستقرار المالي، ودعم النمو الاقتصادي.

وبعد دراستنا لدور المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي توصلنا إلى بعض النتائج المهمة

أولا: اختبار الفرضيات:

- من اختبارنا للفرضية الأولى والتي مفادها: يساعد تعزيز الشمول المالي على وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، تبين أن الشمول المالي يعمل على وصول الخدمات المالية ذات الجودة والتكلفة المنخفضة إلى كافة فئات المجتمع بما فيها الفئة المهمشة (الفقراء) وأصحاب الدخول الضعيفة، وبالتالي هذه الفرضية صحيحة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- من اختبارنا للفرضية الثانية والتي مفادها: تعمل المالية الإسلامية على تعزيز معدلات الشمول المالي وجدنا أنه زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية يساهم في جذب فئات مختلفة من المستبعدين ماليا إذ يلغى سبب عزوفهم عن المعاملات البنكية التقليدية (بسبب الفوائد الربوية مثلا) وهو ما يساهم بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي. ، وهذا ما معناه صحة الفرضية الثانية.

- من اختبارنا للفرضية الثالثة والتي تقول أن الجزائر تتجه إلى تبني الصيرفة الإسلامية بالتوازي مع الصيرفة التقليدية لتعزيز الشمول المالي ومن خلال هذه الدراسة تبين أن الجزائر اعتمدت على فتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية للتعريف بمنتجاتها الإسلامية وجذب أكبر عدد من المتعاملين، مما يساعد على تعزيز الشمول المالي، ومنه الفرضية محققة وصحيحة.

- من اختبارنا للفرضية الرابعة والتي تقول أن المالية الإسلامية ساهمت في تعزيز الشمول المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والصندوق الوطني للاحتياط والتوفير CNEP بميلة من خلال جذب أكبر عدد من العملاء خاصة الفئة التي لا تحبذ التعامل بالربا، ومن خلال دراستنا التطبيقية وكذا دراسة التطور التاريخي لحجم الأصول تبين لنا أنه لا يوجد زيادة معتبرة في التوجه نحو الخدمات المالية الإسلامية بدل التقليدية في البنكين ، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

ثانيا: نتائج الدراسة:

1- النتائج النظرية

- تعتبر المالية الإسلامية من بين الآليات المعتمدة في تعزيز الشمول المالي.

- يهدف الشمول المالي إلى تعميم الخدمات المالية وضمان وصولها لكافة فئات المجتمع خاصة الفئات البعيدة وذوي الدخل الضعيف.
- اعتماد الجزائر على المالية الإسلامية مؤخرا من خلال فتح شبابيك إسلامية وفقا للنظام 02/20.
- صنفت الجزائر من خلال المؤشرات التي تقيس الشمول المالي من جانب الطلب من الدول متوسطة الشمول المالي، أما من جانب العرض فهناك ضعف كبير في انتشار الفروع البنكية وعدد الصرافات الآلية مقارنة بالدول العربية.
- زيادة الوعي المالي والمعرفة بالمنتجات المالية الإسلامية وآلية تطبيقها يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي.
- البنية التحتية والهياكل القاعدية في حاجة إلى تطوير وتحديث يتماشى وحجم الطلب على الخدمات المصرفية.

2- النتائج التطبيقية

- **فيما يخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**

- عدم تواجد إقبال كبير للعملاء.
- قدرت الحسابات المفتوحة الإجمالية (التقليدية والإسلامية) بالبنك لدى وكالة ميلة ب485 حساب خلال سنة 2021.
- ساهمت المالية الإسلامية بالبنك من جذب 38.3%، في حين بلغت مساهمة المالية التقليدية في جذب العملاء ب61.6%.
- توجه البنك نحو توسعة شبكة خدماته الإسلامية من خلال فتح شبابيك إسلامية في وكالتي شلغوم العيد، والقرارم قوقة.

- **فيما يخص الصندوق الوطني للإحتياط والتوفير CNEP**

- لا يوجد إقبال كبير من طرف المتعاملين.
- نقص الوعي المالي للعملاء.
- فتح 10 حسابات جارية وحسابين تجاريين.
- إيداع 03 ملفات لطلب قرض للحصول على منزل في سنة 2021، و12 ملف خلال سنة2022.
- عدم وجود التنويع الابتكار في الخدمات المالية المقدمة في شباك الصيرفة الإسلامية بالبنك.

رابعا: توصيات ومقترحات الدراسة:

- ضرورة تطوير البنية التحتية خاصة في المناطق الريفية ونشر الوعي المالي.
- العمل على تطوير والتعريف بمنتجات الصيرفة الإسلامية للجمهور.
- الاهتمام بتكوين المورد البشري في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

- فتح المجال أمام الرقمنة وتطويرها في الجزائر.
- العمل على توسيع العمل بالصيرفة الإسلامية، وذلك من خلال الإعتماد عليها في جميع الوكالات عبر التراب الوطني.
- العمل على تنويع المنتجات المالية الإسلامية في البنوك الجزائرية.
- الاستفادة من تجارب الدول في مواكبة التطور التكنولوجي المالي وتطبيقها في الجزائر.
- لابد من إقامة وإنشاء مراكز بحوث متخصصة في الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتعلق بتطوير منتجات مصرفية إسلامية.
- لابد من توفير الإطار التنظيمي والرقابي خاص بالصيرفة الإسلامية.

ثالثا: آفاق الدراسة:

لاشك أن هناك العديد من الجوانب التي لم تستوفها الدراسة، والتي نرى أنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية نذكر منها:

- الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد19).
- دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المجلات والدوريات:

1. بن عيشوبة، ر. (2018) صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي. دراسة حالة الدول العربية. مجلة اقتصاد والتنمية البشرية. العدد 2.
2. رياض، ل. (2021). دور الأصول القانونية في تحسين مستويات الوصول للخدمات المالية الاسلامية: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية والاسلامية. مجلة اقتصاد المال و الأعمال
3. ساري، ح. (2021). استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت.
4. سليم، ب. (2020). عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20/02. مجلة نور.
5. الطاوس، د. ح. (2021). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي. المجلد السابع العدد 01.
6. عبد النور دحاك، إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية مجلية اقتصاديات شمال إفريقيان، مج 18، ع 28، 2022.
7. فلاق صليحة، س. ن. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة المعيار.
8. كيلان اسماعيل عبد الله، م. ص. (2021). دور الوعي المالي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد 19. مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية.
9. اللاوي، ف. ا. (2021). البطاقات الائتمانية بين الحكم الشرعي و الواقع المصرفي. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية.
10. منال منصور، نوال بن لكحل، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول: دفاتر البحوث العلمية، مج 09، ع 01، 2021.
11. هالة، ع. ح. (2020). الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقع و تحديات. مجلة الحقوق و العلوم السياسية.
12. يونس، ش. (2017). تحرير الخدمات الجامعية وتحديات الصيرفة الإسلامية. قسنطينة: مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

ثانيا: المقالات:

1. عبيد، ر. ي. (2019). أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية. أبو ظبي– دولة الامارات العربية المتحدة.

2. هوجفين، ج. ل. (2021). جائحة كورونا تزيد من رقعة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا www.blogs.worldbank.org

3. سعيدات، إ. (د. س). التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية مع البنوك المركزيّة.

ثالثا: المذكرات:

1. إيمان بحري. (2012–2013). محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية. أم البواقي.

2. رزيق، ع. (2020/2019). فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية. برج بوعريريج: جامعة البشير الإبراهيمي.

3. رفيقة، م. ر. (2021/2020). واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

4. عبد الوهاب صخري، س. ب. (2021). تشخيص واقع الصكوك الإسلامية كآلية مستحدثة في ظل تطورات الصناعة المالية الإسلامية. عنابة: جامعة باجي مختار.

5. شريط، أ. ب. (2017/2016). النظام القانوني للبنوك الإسلامية. مذكرة ماستر أكاديمي. جامعة معمد بوضياف المسيلة.

رابعا: شبكة الإنترنت:

1. www.alaraby.co.uk
2. www.alkhlleej.ae
3. www.ifsb.org
4. www.uabonline.org

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01:

أنتم أصحاب شركات إنجاز الصفقات العمومية
بنك الفلاحة والتنمية الريفية «بدر» يقترح عليكم صيغة جديدة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
المرابحة للصفقات العمومية
لتمويل شراء المواد أو اللوازم أو غيرها من السلع المعنوسة
تصل مدة التمويل فيها الى اثني عشر (12) شهرا
الوثائق المطلوبة:
عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار ، ...
خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية
آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
نسخة من الصفقة العمومية
الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل
للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية "البدر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية
للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

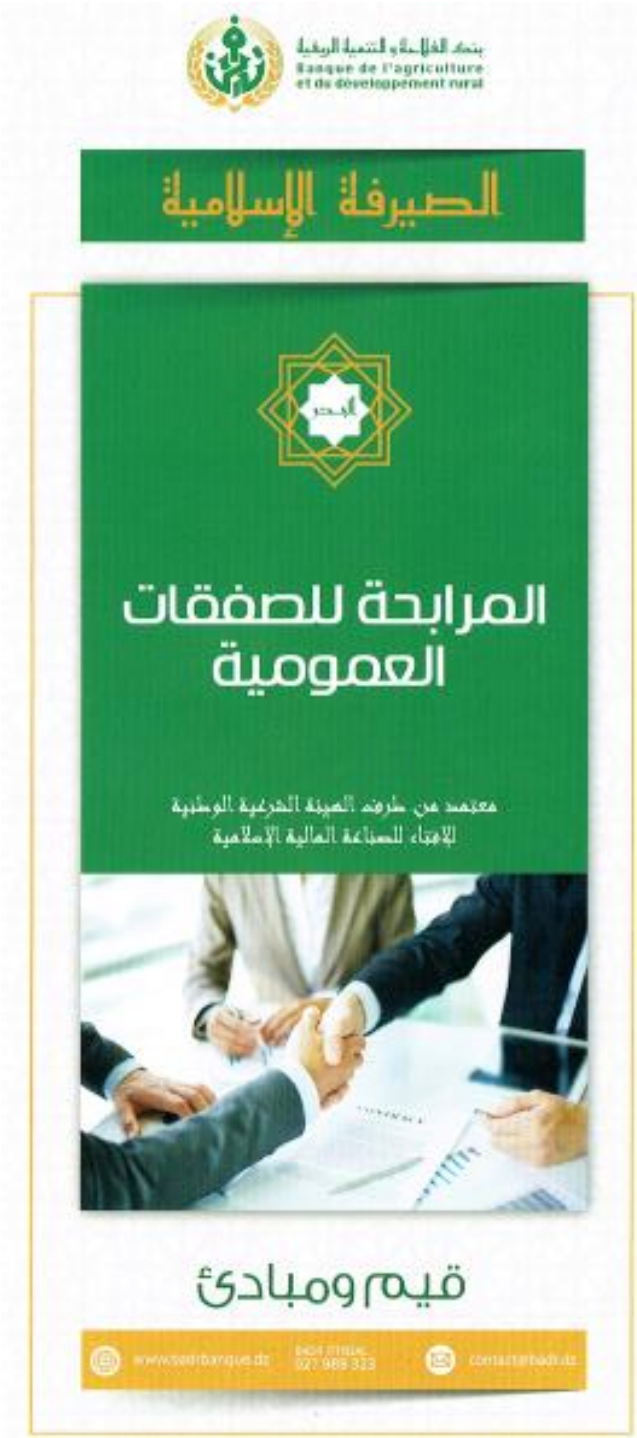
بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural
الصيرفة الإسلامية
المرابحة للصفقات العمومية
معتمد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
قيم ومبادئ

ملحق رقم 02:

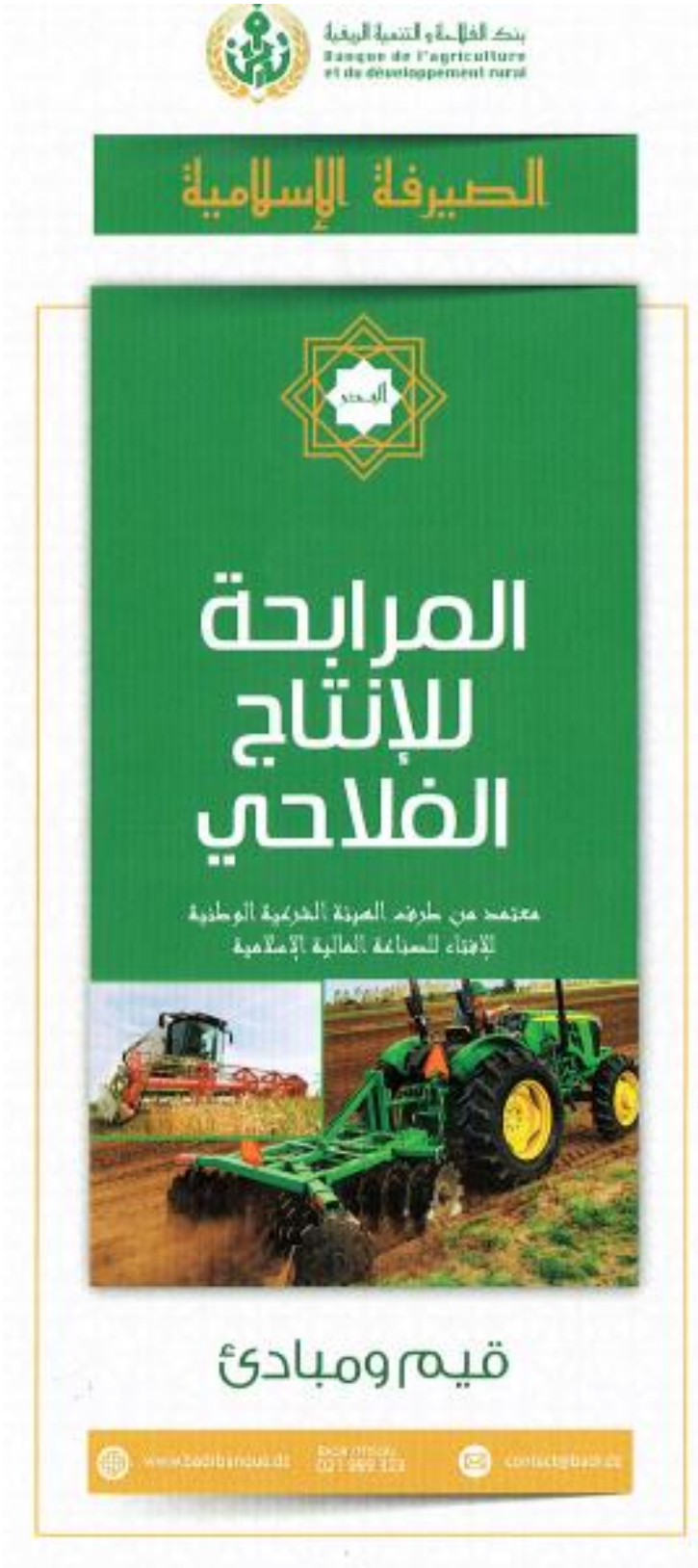
بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural
الصيرفة الإسلامية
البدر
المرابحة للإنتاج الفلاحي
معتمد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
قيم ومبادئ

يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين، للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الآلات الفلاحية ، معدات الري ، إلخ) أو حتى اقتناء الماشية
المرابحة للإنتاج الفلاحي
هو عقد بيع أصول ملموسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناءً على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة
• تصل مدة التمويل فيها إلى ست (6) سنوات
• التسديد يكون من أربع (4) إلى ست (6) سنوات
الوثائق المطلوبة:
• شهادة الميلاد
• شهادة إقامة
• نسخة من وثيقة الهوية
• بطاقة فلاح سارية المفعول
• عقد أو سند يثبت حق الإمتياز أو الملكية على قطعة أرض (مستثمرة)
• الفواتير المبدئية للتجهيزات/ وسائل الإنتاج موضوع التمويل
• مخطط تقديري للمحاصيل والإيرادات المتوقعة
• شهادة عدم مديونية صادرة عن CNMA
• أي رخصة إجبارية صادرة عن الجهات المختصة
للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية "البدر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية
للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

ملحق رقم: 03

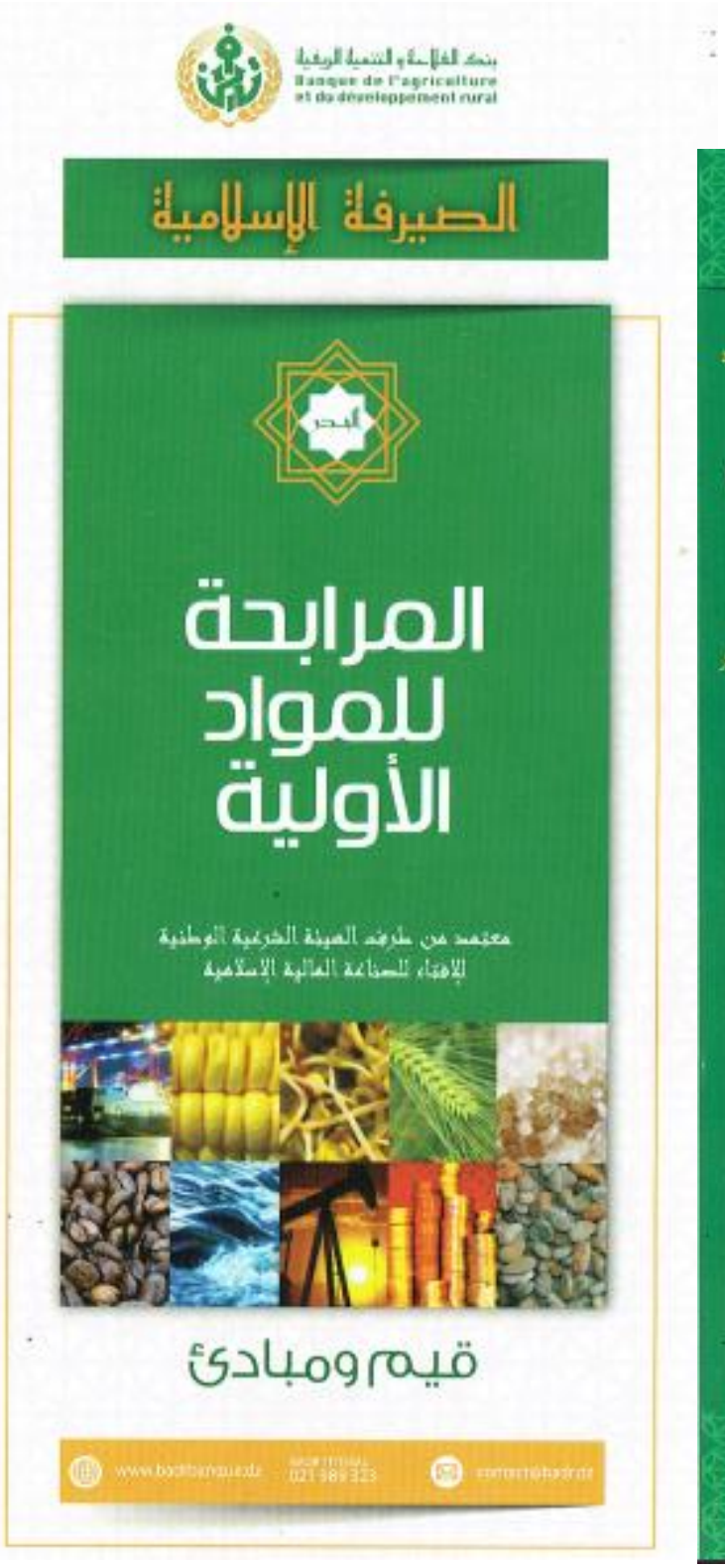
بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural
الصيرفة الإسلامية
البدر
المرابحة للمواد الأولية
معتمد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
قيم ومبادئ
www.badrbanque.dz
021 98 93 23
contact@badr.dz

يقترح بنك الفلاحة و التنمية الريفية على الأفراد و المؤسسات الإنتاجية السلع تمويلا في إطار
المرابحة للمواد الأولية
صيغة تمويلية موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
تتضمن هذه الصيغة عقدا لبيع المواد الأولية لحسابه الزبون و يطلبه منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضافه اليه هامش ربح معروفه و متفق عليه بين أطرافه عقد المرابحة
• مدة التمويل: 12 شهراً أقصى حد
• مدة الإستحقاق: في أخر المدة
الوثائق المطلوبة:
• عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار ، ...
• خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية
• آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
• الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
• أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل
للاستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية "البدر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية
للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

ملحق رقم: 04

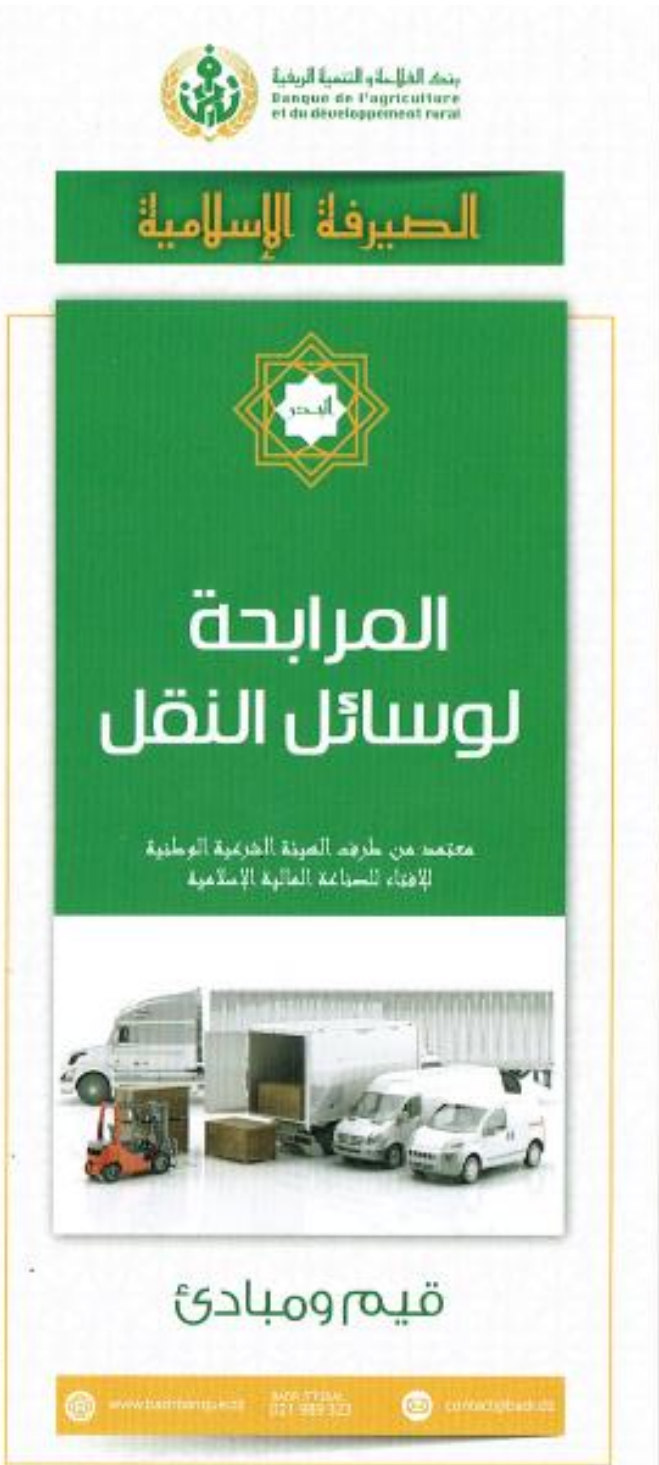
بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural
الصيرفة الإسلامية
البحر
المرابحة لوسائل النقل
معتمد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
قيم ومبادئ

أفراد/أصحاب مؤسسات، يقترح بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" عليكم صيغة تمويلية جديدة لإقتناء وسائل النقل، مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
المرابحة لوسائل النقل
يخص هذا المنتوج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون ويطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضافه إليه هامش ربح متفق عليه من أطرافه عقد المرابحة
• مدة التمويل: 06 سنوات أقصى حد
يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الإتفاق عليه في عقد المرابحة
الوثائق المطلوبة:
• عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار ، ...
• الدراسة الفنية والإقتصادية للمشروع + الفواتير المبدئية
• آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
• الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
• أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل
للاستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية "البحر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية
للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

ملحق رقم: 05

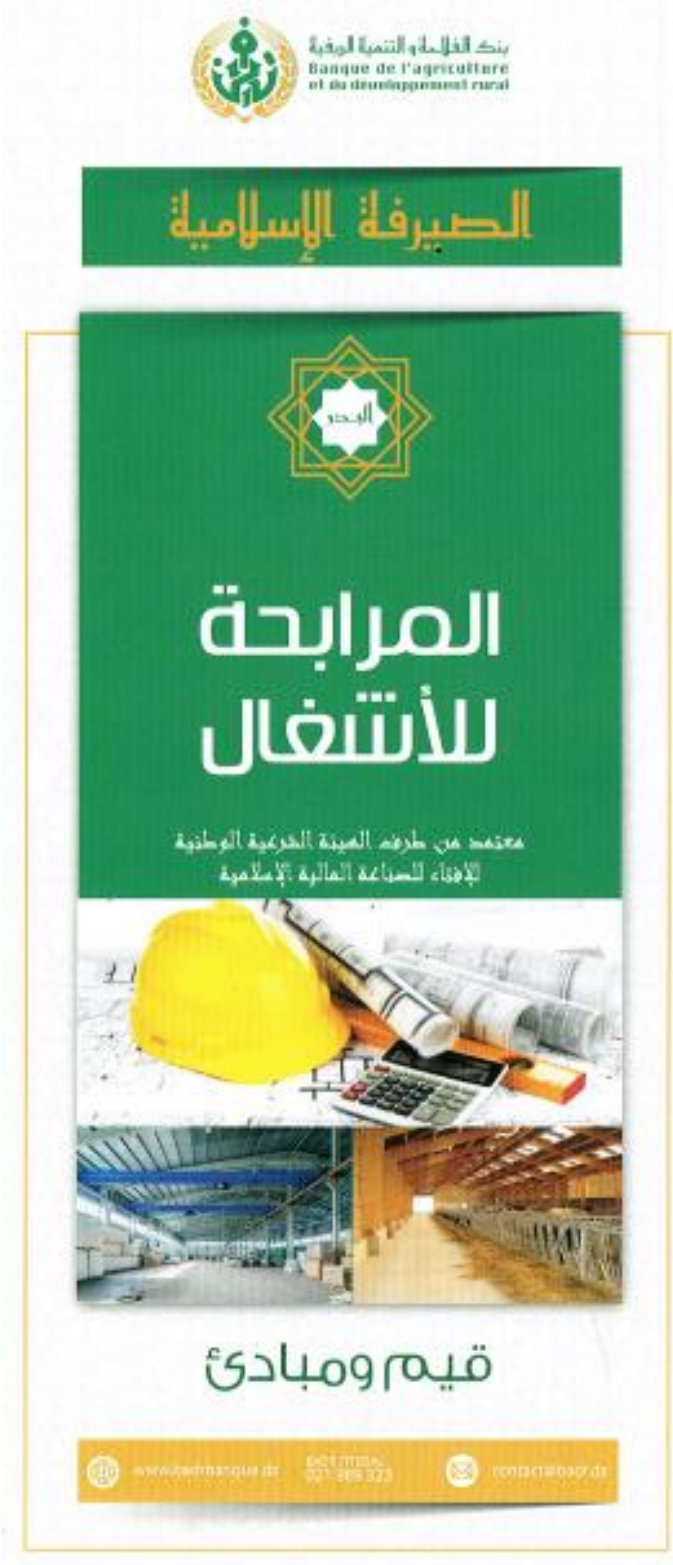

يقترح بنك الفلاحة و التنمية الريفية على المؤسسات أو الأفراد الذين يرغبون في إنجاز أعمال البنجدة المدنية، التهيئة، تشييد بنايات لتربية المواشي، المستودعات، مناطق التجزين أو غيرها، صيغة تمويل جديدة تعتمد على المرابحة الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية

المرابحة للأشغال

المرابحة أشغال هو عقد بيع الأصول لحساب العميل وبناءً على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة

- تصل مدة التمويل فيها الى ستة (6) سنوات مع فترة تسديد بين أربع (4) و ستة (6) سنوات
- مدة الإستحقاق ثلاثي، سداسي أو سنوي

الوثائق المطلوبة:

- عقد ملكية المباني المهنية ، امتياز أو إيجار ... ،
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع + الفواتير المبدئية
- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
- الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل

للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية "البحر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

ملحق رقم: 06

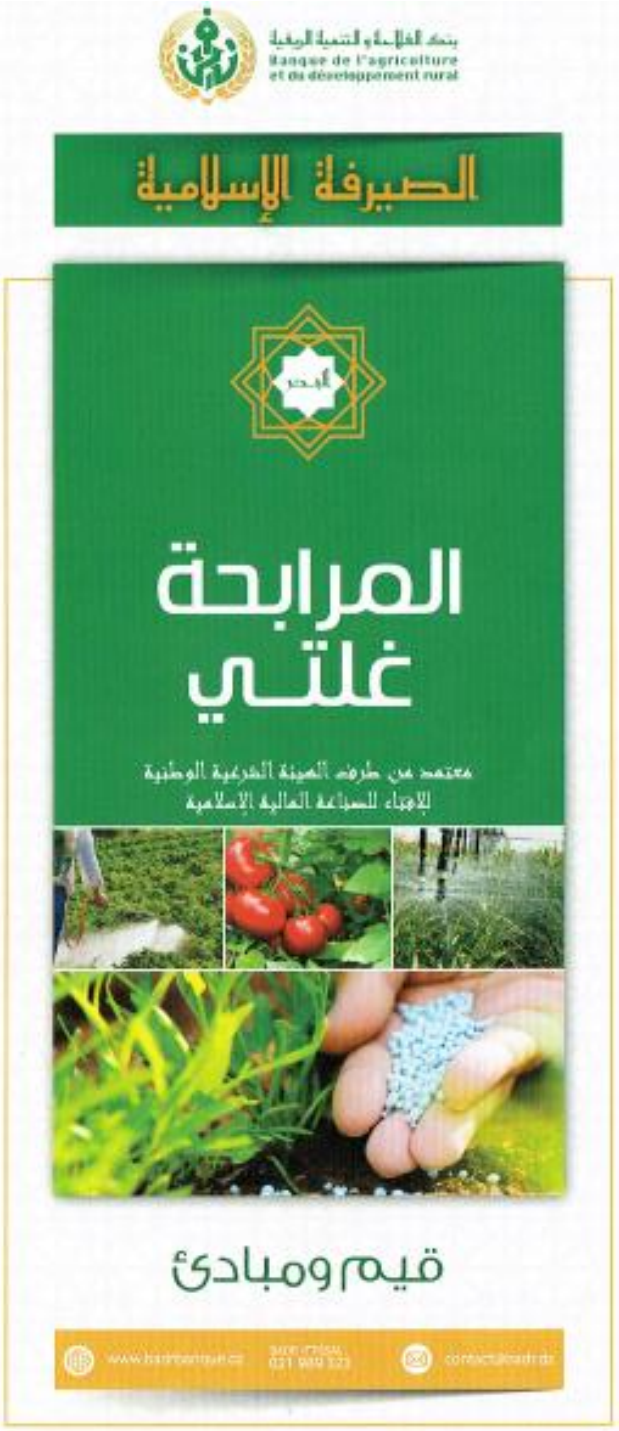

يقترح بنك الفلاحة و التنمية الريفية للفلاحين، سواء كانوا أفرادا أو ينشطون كموسسات حل تمويلي يتكيف مع احتياجاتهم لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة ومنتجات السحة النباتية والبذور والنباتات)

المرابحة غلتي

صيغة تمويل جديدة موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تعتمد على المرابحة

هي عقد بيع المدخلات الزراعية إلى العميل وبناءً على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة

- تصل مدة التمويل إلى 24 شهراً أقصى حد

الوثائق المطلوبة:

- شهادة الميلاد
- شهادة إقامة
- نسخة من وثيقة الهوية
- بطاقة فلاح سارية المفعول
- عقد أو سند يثبت حق الإمتياز والملكية على قطعة أرض(مستثمرة)
- الفواتير المبدئية للمدخلات الزراعية موضوع التمويل
- مخطط تقديري للمحاصيل والإيرادات المتوقعة
- شهادة عدم مديونية صادرة عن CNMA
- أي رخصة إجبارية صادرة عن الجهات المختصة

للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية "البدر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية

للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

ملحق رقم: 07

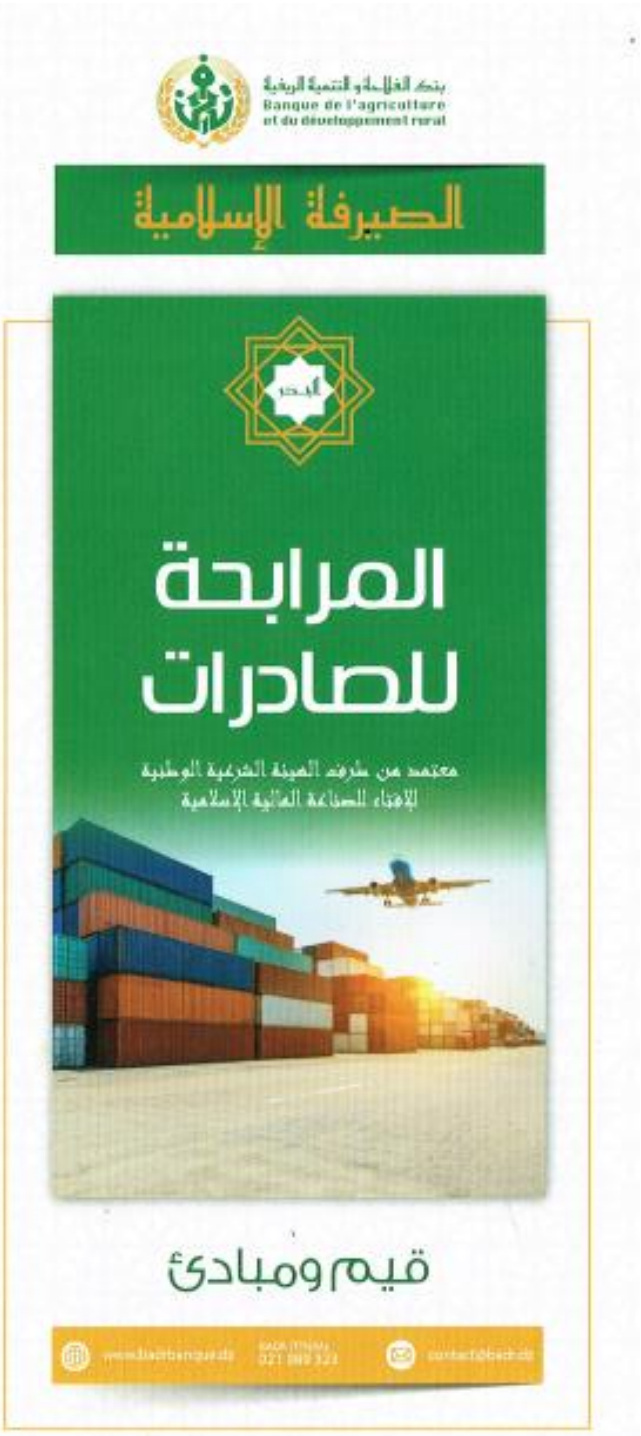
بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural
الصيرفة الإسلامية
البحر
المرابحة للصادرات
معتمد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
قيم ومبادئ

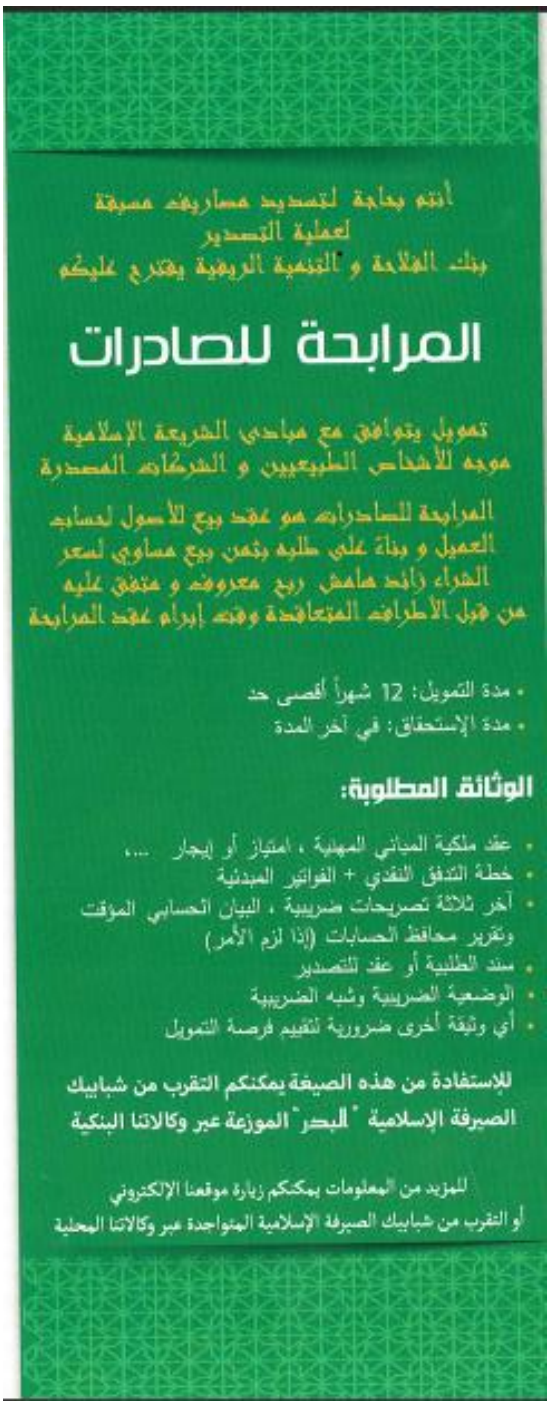
أنتم بحاجة لتمديد مساريف مسبقة لعملية التصدير
بنك الفلاحة و التنمية الريفية يقترح عليكم
المرابحة للصادرات
تمويل يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية موجه للأشخاص الطبيعيين و الشركات المصدرة
المرابحة للصادرات هو عقد بيع للأصول لحساب العميل و بناءً على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة
• مدة التمويل: 12 شهراً أقصى حد
• مدة الإستحقاق: في آخر المدة
الوثائق المطلوبة:
• عقد ملكية المباني المهنية ، امتياز أو إيجار ....
• خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية
• آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
• سند الطلبية أو عقد للتصدير
• الوضعية الضريبية وشبه الضريبية
• أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل
للإستفادة من هذه الصيغة يمكنكم التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية "البحر" الموزعة عبر وكالاتنا البنكية
للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو التقرب من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

ملحق رقم 08:

بنك بدر يقترح عليكم مجموعة خدمات
متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية
• حساب جاري للمؤسسات
• حساب شيك للأفراد
لا تترددوا واستفيدوا من خدماتنا الجديدة عبر
شبابيك الوحدة للصيرفة الإسلامية الموزعة عبر
وكالاتنا البنكية
عند فتح كل حساب استفيدوا مجانا
من بطاقة بنكية و دفتر شيكات
مجانا
الدفع عبر الانترنت و TPE
السحب عبر GAB
أموالكم تحت تصرفكم في كل
وقت و بكل أمان
24h/7J
للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني
أو اقتربوا من شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural
الصيرفة الإسلامية
الوحدة
حسابات جارية إسلامية
للمؤسسات و الأفراد
معتمد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية
للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
قيم ومبادئ

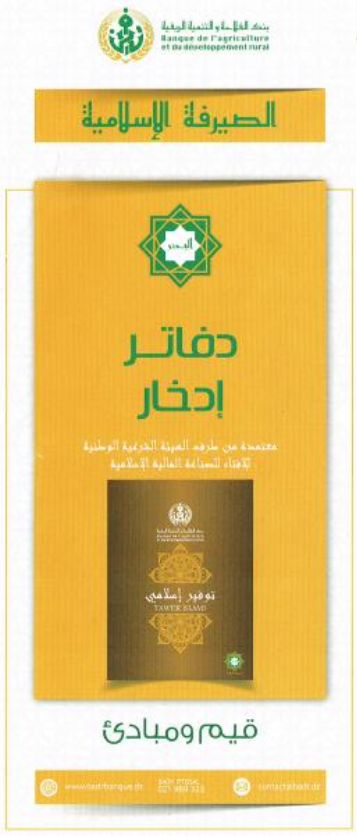
بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural
الصيرفة الإسلامية
الوحدة
دفاتر
إدخار
معتمد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية
للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
قيم ومبادئ

ملحق رقم 09:

conforme aux préceptes de la Charia Islamique

CNEP Banque

Finance Islamique

IJARA TAMLIKIA

ما هو التمويل إجارة تمليكية؟

هو تمويل مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية من أجل اقتناء مسكن

ما هو بالضبط؟

هي صيغة يقوم بموجبها البنك باقتناء مسكن يختاره العميل ويؤجره له مقابل دفع أقساط إجارة.

هذه الإجارة تكون مرفقة بوعد بالتنازل لفائدة المستأجر.

من يستطيع الإستفادة من هذا التمويل ؟

- الأشخاص الطبيعيون الذين تتوفر فيهم الشروط التالية
- الجنسية الجزائرية (مقيم أو غير مقيم)
- السن يتراوح بين 21 الى 73 سنة
- دخل شهري صافي دائم أكبر او يساوي 1,5 مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون.

ما هي مزاياه؟

- تمويل مطابق و مصادق عليه من طرف هيئة الرقابة الشرعية للبنك وكذا من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- أقساط إجارة ثابتة ومتفق عليها .
- مدة إجارة تتراوح من 2 إلى 35 سنة.
- تمويل يمكن أن يصل إلى 80 % من تكلفة شراء المسكن.
- يمكن الإستعانة بشريك في الإجارة.
- بعد السداد الكامل لأقساط الإجارة، يتم التنازل عن المسكن لصالحكم مقابل مبلغ رمزي ، بعد إنقضاء مدة الإجارة.

مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية

CNEP Banque

الصيرفة الإسلامية

إجارة تمليكية

Qu'est-ce qu'un financement Ijara Tamlikia ?

C'est une formule de financement, conforme aux principes de la Charia islamique, pour l'acquisition d'un logement.

De quoi s'agit-il ?

C'est une formule par laquelle la banque acquiert un logement choisi par le client et le lui met en location en contre-partie du paiement de loyers.
Cette location est accompagnée d'une promesse de cession au profit du locataire.

Qui peut en bénéficier ?

Toute personne physique remplissant les conditions suivantes :

- Etre de nationalité algérienne, résident ou non-résident
- Etre âgé de 21 à 73 ans
- Disposer d'un revenu mensuel net permanent supérieur ou égal à 1.5 fois le Salaire National Minimum Garanti (SNMG)

Quels sont ses avantages ?

- Un financement certifié conforme à la charia par le comité de contrôle charaïque de la banque ainsi que par l'autorité charaïque Nationale de la Fatwa pour l'industrie de la finance islamique.
- Loyers fixés et convenus d'avance
- Une durée de location allant de 2 à 35 ans
- Un financement pouvant atteindre 80% du coût d'acquisition du logement
- Possibilité de faire appel à un associé dans la location
- Après paiement intégral des loyers, le logement vous sera cédé à un montant symbolique à la fin de la période de location.

ملحق رقم 10:

conforme aux préceptes de la Charia Islamique
CNEP Banque
Finance Islamique
Compte courant
relevant de la finance islamique
مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية
CNEP Banque
الصيرفة الإسلامية
حساب جاري
الصيرفة الإسلامية
Qu'est-ce qu'un compte courant relevant de la finance islamique ?
C'est un compte de dépôt à vue, conforme aux préceptes de la charia islamique dans ses modalités de gestion et de fonctionnement, destiné aux personnes physiques ou morales, ayant une activité commerciale et/ou industrielle pour les besoins de cette activité.
Caractéristiques :
- Il s'agit d'un compte de dépôt à vue
- Il est non rémunéré
- Il permet à son titulaire de domicilier les opérations financières relatives à son activité
Qui peut en bénéficier ?
Les personnes physiques ou morales, établis en Algérie, et exerçant :
- Une activité commerciale ou industrielle
- Une activité de prestation de service
- Une activité d'exploitation agricole ou minière
Quels sont ses avantages ?
• De Sécuriser votre argent.
• De Bénéficier des différents instruments de paiement : la carte interbancaire et le chéquier,
• De Disposer de votre argent à tout moment.
• De bénéficier des services liés au compte courant, notamment les opérations de retrait et de versement au niveau de nos agences réparties sur le territoire national.
• Suivi régulier des mouvements de votre compte via :
- Un extrait de compte et/ou une consultation délivrée à la demande
- Nos services de banque à distance : E-Banking.
ما هو حساب جاري الصيرفة الإسلامية؟
هو حساب إيداع تحت الطلب، مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية ، موجه للأشخاص الطبيعيين و/أو المعنويين الذين لديهم نشاط تجاري وصناعي لمقتضيات هذا النشاط.
مميزات حساب جاري الصيرفة الإسلامية:
• أنه حساب إيداع تحت الطلب.
• أنه دون فوائد.
•يسمح لصاحبه بتوطين عملياته المالية المتعلقة بنشاطه.
من يمكنه الإستفادة منه؟
الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون، المقيمون بالجزائر و الذين يمارسون
•نشاط تجاري أو صناعي.
•نشاط خدماتي.
•نشاط فلاحي أو في قطاع الطاقة والمناجم.
ما هي مزاياه؟
• تأمين الأموال.
•الإستفادة من وسائل الدفع المختلفة ، بطاقة ما بين البنوك و الشيك.
• وضع أموالكم تحت تصرفكم في أي وقت.
• الإستفادة من الخدمات المرتبطة بالحساب الجاري و لاسيما خدمات السحب والدفع على مستوى شبكتنا المتواجدة في كل التراب الوطني.
• المراقبة المنتظمة للعمليات المجراة على حسابك عبر:
1) الحصول على كشف الحساب / الإطلاع على الرصيد عند الطلب.
2) خدمات بنكية عن بعد.

ملحق رقم 11:

- Une activité de prestation de service ;
- Une activité d'exploitation agricole ou minière.

4.4. Particularité.

Le client doit exercer une activité licite du point de vue charia.

4.5. Supports.

Les supports auxquels est adossé le compte courant relevant de la finance islamique est :

- Le chéquier ;
- La carte interbancaire « CIB » pour les personnes physiques ;
- La carte interbancaire « Affaires » pour les personnes morales.

Article 5 : Conditions minimales, tarification et frais de gestion.

Les conditions minimales des comptes chèques et comptes courants, la tarification applicable aux opérations effectuées sur ce type de comptes, les frais et les commissions liés à leur fonctionnement, ainsi que la tarification des opérations monétiques y afférentes, sont fixés dans les conditions générales de Banque.

Article 6 : Traitement des opérations sur comptes chèques et comptes courants :

Une note de procédure précisera les modalités de gestion, de fonctionnement et de clôture des comptes chèques et comptes courants relevant de la finance islamique. .

Article 7 : Texte réglementaire abrogé.

La décision réglementaire n°1550/2020 du 22 janvier 2020 susvisée, est abrogée.

Article 8 : Application.

Le Secrétaire Général, les Directeurs Généraux Adjoints, les Directeurs Centraux, les Directeurs des Réseaux Commerciaux et les Directeurs d'Agences sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'application de la présente décision réglementaire.

Article 9 : Entrée en vigueur.

La présente décision réglementaire entre en vigueur à la date de sa signature.

Le Président Directeur Général

Rachid METREF

ملحق رقم 12:

- Il fonctionne uniquement en position créditrice ;
- Il permet à son titulaire de domicilier ses revenus ou sa retraite.

3.3. Personnes éligibles.

Les personnes éligibles à l'ouverture d'un compte chèque, sont :

- Les particuliers, qu'ils soient salariés, commerçants, retraités ou même sans profession, de nationalité algérienne, résidents ou non-résidents, jouissant de la capacité juridique ainsi que les étrangers résidents en Algérie, et ce, pour domicilier leurs opérations à caractère personnel ;
- Les personnes exerçant une profession libérale ;
- Les associations et les coopératives à but non lucratif ;
- Les artisans et les coopératives artisanales.

3.4. Supports.

Le compte chèque est adossé aux supports suivants :

- Le chéquier ;
- La carte interbancaire « CIB ».

Article 4 : Le compte courant.

4.1. Définition.

Le compte courant relevant de la finance islamique est un compte de dépôts à vue, conforme aux préceptes de la charia dans ses modalités de gestion et de fonctionnement, destiné aux personnes physiques ou morales ayant une activité commerciale, industrielle, de prestation de service, ou bien une activité d'exploitation agricole ou minière.

Il permet à son titulaire de domicilier les opérations financières relatives à son activité, de disposer des moyens de paiement, d'effectuer les opérations de versements et de retraits d'espèces, de faire des virements, d'ordonner des prélèvements automatiques, d'encaisser des chèques et des effets de commerce et enfin, de procéder à l'acquisition de chèques de Banque.

4.2. Caractéristiques.

Les principales caractéristiques du compte courant, sont les suivantes :

- C'est un compte de dépôt à vue ;
- Il n'est pas rémunéré ;
- Il fonctionne uniquement en position créditrice.

4.3. Personnes éligibles.

Les personnes éligibles à l'ouverture d'un compte courant, sont les personnes physiques ou morales exerçant :

- Une activité commerciale ou industrielle ;

ملحق رقم 13:

D. R.C CONSTANTINE — Date d'effet : 15/05/2022

Structure : 267 Mila

Fiche technique " Finance Islamique"

v 2.0

Date de dépôt du dossier :

Bien immobilier

Catégorie	: Financement "Ijara Tamlikia"		
Type de logement	: Particulier		
Prix d'achat	: 5 000 000,00 DA	Frais d'enregistrement	: 0,00 DA
Valeur expertisée du bie	: 5 000 000,00 DA	Frais de publication	: 0,00 DA
		Honoraires du notaire	: 0,00 DA
		Coût d'acquisition	: 5 000 000,00 DA

Locataire

Nom et prénoms	:	Lieu de résidence	:
Date de naissance	: 01/02/1962 (60 Ans	Monnaie	:
Lieu de naissance	:	Revenu mensuel	: 40 000,00 DA
Qualité profesionnelle	: Salarié du secteur public, retrait	S.M.I.G	:
Profession	:	Cotation du jour	:
Employeur	:		

Capacité de paiement des loyer : 16 000,00 DA

Associé dans la location

Lien de parenté	:		
Nom et prénoms	:	Lieu de résidence	:
Date de naissance	:	Monnaie	:
Lieu de naissance	:	Revenu mensuel	: 0,00 DA
Qualité profesionnelle	:	S.M.I.G	:
Profession	:	Cotation du jour	:
Employeur	:		

Capacité de paiement des loyer : 0,00 DA

Total Capacités

Capacité (locataire+associé) : 16 000,00 DA

Mandataire

Nom et prénoms	:
Date de naissance	:
Lieu de naissance	:

ملحق رقم 14:

D. R.C CONSTANTINE

Date d'effet : 15/05/2022

Structure : 267 Mila

Fiche technique " Finance Islamique"

v 2.0

Date de dépôt du dossier :

Bien immobilier

Catégorie	: Financement "Ijara Tamlikia"			
Type de logement	: Particulier			
Prix d'achat	: 5 000 000,00 DA	Frais d'enregistrement	:	0,00 DA
Valeur expertisée du bie	: 5 000 000,00 DA	Frais de publication	:	0,00 DA
		Honoraires du notaire	:	0,00 DA
		Coût d'acquisition	:	5 000 000,00 DA

Locataire

Nom et prénoms	:	Lieu de résidence	:	
Date de naissance	: 15/02/1993 (29 Ans	Monnaie	:	
Lieu de naissance	:	Revenu mensuel	:	50 000,00 DA
Qualité profesionnelle	: Personnel MDN	S.M.I.G	:	
Profession	:	Cotation du jour	:	
Employeur	:			

Capacité de paiement des loyer : 20 000,00 DA

Associé dans la location

Lien de parenté	:			
Nom et prénoms	:	Lieu de résidence	:	
Date de naissance	: 25/03/1995 (27 Ans)	Monnaie	:	
Lieu de naissance	:	Revenu mensuel	:	41 000,00 DA
Qualité profesionnelle	: Salarié du secteur public, retrait	S.M.I.G	:	
Profession	:	Cotation du jour	:	
Employeur	:			

Capacité de paiement des loyer : 16 400,00 DA

Total Capacités

Capacité (locataire+associé) : 36 400,00 DA

Mandataire

Nom et prénoms	:
Date de naissance	:
Lieu de naissance	:

ملحق رقم 15:

Caractéristiques du bien

Description :

Localisation :

Surface : m²

Intervenants

Vendeur :

Notaire :

Expert évaluateur :

Assureur :

Conservation foncière :

Résultat des consultations

Centrale	Répertorié / Non répertorié
C.R.E.M	Non
Centrale des impayés	Non
Fichier national	Non

Observations

Financement à accorder

Montant du financemen : **1 816 000,00 DA** sur **15** ans à **6** %

soit 36,32% du coût d'acquisition.

Loyer : 15 324,45 DA

Assuranc (Cardif) : 671,92 DA

Echéance mensuelle : **15 996,37 DA**

Frais et commissions

Frais de dossier (HT) : 10 000,00 DA

Commission de gestio : 0,00 DA

Dépôt sur opération Idjara

Hamich Al Jiddiya : 3 184 000,00 DA

Signature du chargé du crédit

Signature et avis du responsable du service

ملحق رقم 15:

Comités de financement

Réseau : D. R.C CONSTANTINE Agence : 267 MILA

Nom et prénoms :

Né(e) le : 01/02/1962 (60Ans)

Montant du prêt à accorder : 1 816 000,00 DA su 15 ans 6 %.

Comité(s)	Avis et Décisions

ملحق رقم 16:

D. R.C CONSTANTINE

Date d'effet : 15/05/2022

Structure : 267 Mila

Fiche technique " Finance Islamique"

v 2.0

Date de dépôt du dossier :

Bien immobilier

Catégorie	: Financement "Ijara Tamlikia"		
Type de logement	: Particulier		
Prix d'achat	: 5 000 000,00 DA	Frais d'enregistrement	: 0,00 DA
Valeur expertisée du bie	: 5 000 000,00 DA	Frais de publication	: 0,00 DA
		Honoraires du notaire	: 0,00 DA
		Coût d'acquisition	: 5 000 000,00 DA

Locataire

Nom et prénoms	:	Lieu de résidence	:
Date de naissance	: 15/02/1993 (29 Ans	Monnaie	:
Lieu de naissance	:	Revenu mensuel	: 50 000,00 DA
Qualité profesionnelle	: Personnel MDN	S.M.I.G	:
Profession	:	Cotation du jour	:
Employeur	:		

Capacité de paiement des loyer : 20 000,00 DA

Associé dans la location

Lien de parenté	:		
Nom et prénoms	:	Lieu de résidence	:
Date de naissance	: 25/03/1995 (27 Ans)	Monnaie	:
Lieu de naissance	:	Revenu mensuel	: 41 000,00 DA
Qualité profesionnelle	: Salarié du secteur public, retrait	S.M.I.G	:
Profession	:	Cotation du jour	:
Employeur	:		

Capacité de paiement des loyer : 16 400,00 DA

Total Capacités

Capacité (locataire+associé) : 36 400,00 DA

Mandataire

Nom et prénoms	:
Date de naissance	:
Lieu de naissance	:

ملحق رقم 17:

Carastéristiques du bien

Description :

Localisation :

Surface : m²

Intervenants

Vendeur :

Notaire :

Expert évaluateur :

Assureur :

Conservation foncière :

Résultat des consultations

Centrale	Répertorié / Non répertorié
C.R.E.M	Non
Centrale des impayés	Non
Fichier national	Non

Observations

Financement à accorder

Montant du financemen : **4 500 000,00 DA** sur **40** ans à **6** %

soit 90,00% du coût d'acquisition.

Loyer : 24 759,62 DA

Assuranc (Tala Assurances : 3 060,00 DA

Echéance mensuelle : **27 819,62 DA**

Frais et commissions

Frais de dossier (HT) : 10 000,00 DA

Commission de gestio : 0,00 DA

Dépôt sur opération Idjara

Hamich Al Jiddiya : 500 000,00 DA

Signature du chargé du crédit

Signature et avis du responsable du service

ملحق رقم 18:

Comités de financement

Réseau : D. R.C CONSTANTINE Agence : 267 MILA

Nom et prénoms :

Né(e) le : 15/02/1993 (29Ans)

Montant du prêt à accorder : 4 500 000,00 DA su 40 ans 6 %.

Comité(s)	Avis et Décisions

ملحق رقم 19:

الموقع الرسمي لبنك الفلاحة BADR
www.badr.dz
الموارد الإسلامية التي تم جمعها منذ افتتاح
شباك الصيرفة الإسلامية:

Finance Islamique au 31/12/2021

ALE MILA 834	Guichet Islamique		
classe	description	NBR	Montant
205	Cpt cheque Islamique	12	436 295,10
305	cpt courant Islamique	31	4 455 020,67
240	cpt Epargne Islamique Istithmari	67	61 933 373,38
252	cpt livret Epargne Islamique	37	17 468 376,81
253	cpt livret Epargne Islamique Istithmati FELLAH	15	42 180 714,06
257	cpt livret Epargne Islamique ACHBAL	24	381 518,33
total		186	126 855 298,35
		class national	11

فيما يخص منح القروض الإسلامية (المرابحة):

ملف واحد قيد الدراسة على مستوى المديرية المركزية المتخصصة في التمويل الإسلامي .

- الضمانات : إقتراح الرهن العقاري لوحدة الإنتاج بالإضافة إلى دفع هامش الأمان على حسابه البنكي .

ملحق رقم 20:

Ouvertures de comptes exercice 2021

DRB	AGB	ouvertures 1er trim 2021	ouvertures 2ème trim2021	ouvertures 3ème trim 2021	ouvertures 4ème trim 2021	total ouvertures ex 2021
BB	673	73	49	80	173	361
	833	52	145	132	55	384
	834	68	117	88	92	369
	835	17	34	29	30	110
	837	84	48	78	123	331
	840	73	69	84	210	451
	841	25	513	137	413	1301
	842	78	101	830	92	382
	843	00	98	824	122	436
TOTAL		802	1265	818	1207	3583

19.500.000.000 جملة

361
186
Total: 547